الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير و العلوم المالية
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : اقتصاد و تسيير المؤسسة التخصص: اقتصاد و تسيير المؤسسة

فعالية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية

دراسات ميدانية بولاية مستغانم

مقدمة من طرف الطالبة :
خلافي خيرة

تحت اشراف الأستادة :
بن حراث حياة

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسة	د/ درقاوي أسماء	أستاذة محاضرة ب	جامعة عبد الحميد بن باديس
مقررة	د/بن حراث حياة	أستاذة محاضرة أ	جامعة عبد الحميد بن باديس
مناقشة	د/ هني أمينة	أستاذة محاضرة أ	جامعة عبد الحميد بن باديس

السنة الجامعية 2017-2018

الإهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم و زيننا بالحلم و أكرمنا بالتقوى

أهدي ثمرة جهدي إلى :

من كانوا سندا لي بعد الله في هذه الحياة

- جداي : حاج تواتي ، حاج محمد
- الوالدين الكريمين : بن حراث ، سميرة
- جدتاي : خيرة ، شريفة
- اخوتي : تواتي ، محمد
- خالاتي : فظيلة ، عائشة ، فتيحة ، منى
- اخوالي : جيلالي ، منصور ، مراد
- بنات خالتي : أمينة ، حنان ، سعاد
- عمتاي : مليكة ، شريفة
- بنت عمتي : ايمان
- صديقتي العزيزة و الوحيدة : عائشة
- صديقاتي و رفيقاتي في الدراسة : حليمة ، عيدة ، كريمة ، اكرام ، أمينة .
- شكر خاص لزوج خالتي فظيلة
- و إلى من حرص على إتمام و الاهتمام بمذكرتي : حمزة

"وعذرا لمن فاتني ذكرهم"

خلافي خيرة

كلمة شكر

الشكر الجزيل و الحمد الكثير لله العلي القدير الذي وفقنا و أعاننا على إتمام هذا العمل.

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العلم، و وفقنا لإنجاز هذا العمل و إتمامه.

أتقدم بالشكر الجزيل و التقدير الخالص و الاحترام الفائق إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل المتواضع، و أخص بالذكر الأستاذة المشرفة الدكتورة " بن حراث حياة " الذي تفضلت بالإشراف على هذا البحث، و قدمت لي توجيهات و نصائح ساهمت في إتمام هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر و العرفان إلى كل اساتذة جامعة عبد الحميد بن باديس "مستغانم " وكل من ساهم في دعمي من قريب أو بعيد و لو بكلمة .

خلافي خيرة

قائمة المحتويات

كلمة الشكر	-
الاهداء	-
فهرس المحتويات	أ
قائمة الجداول	ح
قائمة الأشكال	خ
الملخص	-
المقدمة العامة	**1**
الفصل الأول : الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية و الحرفية	
تمهيد	**04**
المبحث الأول : مدخل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**05**
المطلب الأول : عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**05**
أولا:تعاريف بعض الدول للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**05**
ثانيا :أهداف و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**08**
ثالثا : خصائص و مزايا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**11**
المطلب الثاني : أشكال ووظائف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**13**
أولا: أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	13
ثانيا : وظائف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**15**
المطلب الثالث : أسباب فشل و نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**15**
أولا : مشاكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**16**
ثانيا : أسباب فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**17**
ثالثا : عوامل النجاح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**18**
المبحث الثاني : مفهوم الصناعات التقليدية و الحرفية	**19**
المطلب الأول : تعاريف للصناعات التقليدية و الحرفية و دورها في التنمية المحلية	**19**

قائمة المحتويات

أولا : بعض التعاريف للصناعات التقليدية و الحرفية	**19**
ثانيا : دور الصناعة التقليدية و الحرفية في التنمية المحلية	**21**
ثالثا : آليات لتنمية الصناعة التقليدية و الحرفية	**21**
المطلب الثاني : أهداف و أهمية الصناعات التقليدية و الحرفية	**22**
أولا : أهداف و مهام الصناعة التقليدية و الحرفية	**22**
ثانيا : أهمية الصناعات التقليدية و الحرفية	**23**
المطلب الثالث : أنواع الصناعات التقليدية و الحرفية	**24**
أولا: الصناعة التقليدية الوظيفية و الفني	**24**
ثانيا: الصناعة التقليدية لإنتاج المواد	**25**
ثالثا : الصناعة التقليدية للخدمات	**25**
المبحث الثالث :تشخيص الصناعات التقليدية و الحرفية في الجزائر	**26**
المطلب الأول : واقع الصناعات التقليدية و الحرفية في الجزائر	**26**
أولا: التعريف الجزائري للصناعات التقليدية و الحرفية و المؤسسات المؤطرة لها	**27**
ثانيا : دور الحرف و الصناعات التقليدية في تنمية المجتمع الجزائري	**29**
ثالثا : واقع الصناعات التقليدية و الحرفية في الجزائر	**29**
المطلب الثاني : مقومات و تطلعات الصناعات التقليدية و الحرفية في الجزائر	**03**
أولا: مقومات الصناعات التقليدية و الحرفية في الجزائر	**03**
ثانيا : تطلعات الصناعات التقليدية و الحرفية في الجزائر	**33**
المطلب الثالث : مشاكل و تحديات الصناعات التقليدية و الحرفية في الجزائر	**43**
أولا :مشاكل و معوقات الصناعات التقليدية و الحرفية في الجزائر	**43**

قائمة المحتويات

ثانيا : الصعوبات التي تواجه الصناعات التقلدية و الحرفية في الجزائر	**53**
خاتمة	**73**
الفصل الثاني :الأجهزة الداعمة للصناعة التقليدية و الحرفية(ANGEM/C.N.C) دراسة حالة لمستغانم	
تمهيد	**83**
المبحث الأول : الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة (دراسة حالة مستغانم)	**39**
المطلب الأول : أساسيات عن الصندوق الوطني للتأمين ن البطالة	**39**
أولا : النشأة و التعريف للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	**39**
ثانيا : الوثائق و الشروط اللازمة	**39**
ثالثا : الهيكل التنظيمي	**41**
المطلب الثاني : كيفية تمويل المشروع مسار صاحبه	**14**
أولا :كيفية تمويل المشروع	**14**
ثانيا : مسار صاحب المشروع	**24**
المطلب الثالث : : الامتيازات و عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (2013-2017)	**34**
أولا :المساعدات و الامتيازات الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	**34**
ثانيا : المشاريع الممولة في قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية	**44**
المبحث الثاني : الوكالة الوطنية للقرض المصغر (دراسة حالة مستغانم)	**54**
المطلب الأول : عموميات عن الوكالة الوطنية للقرض المصغر	**54**
أولا : نشأة الوكالة الوطنية للقرض المصغر	**54**
ثانيا : المهام و الأهداف	**64**
المطلب الثاني : جهاز القرض المصغر	**74**
أولا : شروط التأهيل	**74**
ثانيا : الامتيازات و الاعانات المقدمة	**74**
ثالثا : الخدمات الممنوحة ومراحل تسديده	**48**

قائمة المحتويات

رابعا : الأنشطة الممولة	**05**
المطلب الثالث : حصيلة الخدمات المالية (صيغ التمويل)	**15**
أولا : الأنشطة الممولة من طرف الوكالة الوطنية للقرض المصغر 2005-2017	**15**
ثانيا : تمويل نشاط الصناعات التقليدية و الحرفية من طرف الوكالة الوطنية للقرض المصغر**2010-2017**	**35**
ثالثا :القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية للقرض المصغر حسب الفئة العمريةلسنة2017	**35**
المبحث الثالث : غرفة الصناعة التقليدية و الحرف	**54**
المطلب الأول : مدخل لغرفة الصناعة التقليدية و الحرف	**54**
أولا: نشأة غرفة الصناعة التقليدية و الحرف	**54**
ثانيا : المهام و الأهداف	**55**
المطلب الثاني : التأهيل و التكوين في قطاه الصناعة التقليدية و الحرف	**55**
أولا : عملية التأهيل في قطاع الصناعة التقليدية و الحرف	**55**
ثانيا : التكوين و أنواعه	**56**
المطلب الثالث : حركية الأنشطة في سجل الصناعة التقليدية و الحرف 2015-2017	**75**
أولا :حركية الأنشطة في سجل الصناعة التقليدية و الحرف2014	**57**
ثانيا : حركية الأنشطة في سجل الصناعة التقليدية و الحرف2015	**59**
ثالثا : حركية الأنشطة في سجل الصناعة التقليدية و الحرف 2016	**60**
رابعا : حركية الأنشطة في سجل الصناعة التقليدية و الحرف 2017	**16**
خاتمة	**63**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
I - 01	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الو.م.أ	05
I -02	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في فرنسا حسب معيار عدد العمال	06
I - 03	معايير تصنيف و تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب قانون 17-02 لسنة 2017	08
I - 04	أسباب فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	18
II-05	عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية 2013-2017	44
II-06	المشاريع الممولة حسب قطاع الصناعة التقليدية و الحرفية 2017	45
II-07	مراحل تسديد القرض لايتجاوز 40000دج	49
II-08	مراحل التسديد القرض لا تجاوز 100000دج	49
II-09	مراحل تسديد القرض لا يتجاوز 1000000دج	50
II-10	الأنشطة الممولة من طرف الوكالة الوطنية للقرض المصغر من 2005-2017	52
II-11	تمويل الوكالة الوطنية للقرض المصغر لقطاع الصناعة التقليدية و الحرفية من 2010-2017	35
II-12	القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية للقرض المصغر حسب الفئة العمرية 2017	45
II-13	حركية الأنشطة في سجل الصناعة التقليدية و الحرف 2014	59
II-14	حركية الأنشطة في سجل الصناعة التقليدية و الحرف 2015	60
II-15	حركية الأنشطة في سجل الصناعة التقليدية و الحرف 2016	16
II-16	حركية الأنشطة في سجل الصناعة التقليدية و الحرف 2017	26

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
I - 01	أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	14
I - 02	أهمية الصناعات التقليدية و الحرفية	24
I - 03	أنواع الصناعات التقليدية و الحرفية	25
I - 04	كيفية التسجيل في سجل الصناعة التقليدية و الحرفية	27
II- 05	الهيكل التنظيمي المؤقت للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	41

المقدمة العامة

المقدمة العامة :

شهد العالم في الأونة الأخيرة تحولات عديدة و من أهم مايميز هذه التغيرات زيادة وعي الدول بأهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية و تنشيط الاقتصاد داخليا و خارجيا ، لهذا سعت الجزائر على تشجيع هذا النوع من المؤسسات نظرا لأهميتها و قدراتها المتعددة على تلبية الحاجيات الاستهلاكية المحلية ووسيلة مناسبة لتحقيق التنمية المستدامة و بالتالي زيادة فرص العمل أي مناصب الشغل ، و تحسين المنتوج المحلي .

و لقد اعتبرت الجزائر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من القطاعات التي يمكن لها أن تحقق الانعاش الاقتصادي و بالتالي بدأت بمحاولة توفير المناخ للاستثمار المناسب في هذا الميدان و أول ماقامت به الجزائر هو انشاء وزارة متخصصة للمؤسسات الصغيرة ز المتوسطة و الصناعات التقليدية و الحرفية سنة 2001 ولتحقيق الأهداف المسطرة تم وضع الوسائل الكفيلة لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتسهيل طرق التمويل لرفع من كفائته الانتاجية و قدرته التنافسية و في هذا السياق قامت الجزائر في البداية بإدماج قطاع الصناعات التقليدية و الحرف نظرا لأهميته الاقتصادية و الاجتماعية و لأنه تعد المؤسسة الحرفية من المؤسسات الهامة في معظم دول العالم و هذا لثمين القدرات المحلية و المحافظة على الأصالة و التراث ، تنمية العمل بالبيت الممارس غالبا في المناطق الريفية بالإضافة أيضا إلى المساهمة في تطوير الصادرات خارج المحروقات .

و في السنوات الأخيرة تم ادماج قطاع الصناعات التقليدية و الحرف مع وزارة السياحة والصناعات التقليدية نظرا للدور الذي تؤديه هذه الأخيرة في تنشيط حركية الصناعات التقليدية .

إشكالية الدراسة

على ضوء ماذكر من قبل تتجلى معالم الاشكالية الرئيسية على النحو التالي :

ما مدى مساهمة الآليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير قطاع الصناعة التقليدية والحرفية ؟

و على أساس هذه الاشكالية قمنا ب طرح التساولات الفرعية و التي سوف نحاول الاجابة عليها من خلال الدراسة و هي :

- ماهي المشاكل و المعوقات التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر.؟
- ماهي أساليب الدعم و الترقية لقطاع الصناعات التقليدية و الحرفية ؟

فرضيات البحث

للاجابة على الاشكالية البحث تم وضع الفرضيات التالية :

- يعاني قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية عدة عراقيل و صعوبات .
- تلعب آليات و الأجهزة الداعمة دورا فعالا في تطوير تنمية قطاع الصناعة التقليدية و الحرفية .

المقدمة العامة

أهداف البحث

يرمي هذا البحث الى تحقيق جملة من الاهداف أهمها :

- تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال التعرف على مفهومها في عدة دول مع تبيان مشاكلها وأهميتها .
- محاولة توضيح مختلف المفاهيم للصناعات التقليدية و الحرفية و فما يكمن دورها
- التعرف على واقع الصناعات التقليدية و الحرفية في الجزائر و بولاية مستغانم .

أهمية البحث

- محاولة اثراء المكتبة بمثل هذه المواضيع خصوصا فما يتعلق بالصناعة التقليدية و الحرفية .
- محاولة تشخيص واقع الصناعات التقليدية و الحرفية بولاية مستغانم خاصة و في الجزائر خاصة .

أسباب اختيار الموضوع

- حداثة الموضوع و ارتباطه بالتخصص الذي ندرسه .
- معرفة مدى اهتمام الجزائر بقطاع الصناعة التقليدية و الحرفية و المكانة التي يمكن أن يحتلها إذا تم العناية اللازمة به .
- معرفة مدى اهتمام الجزائر بقطاع الصناعة التقليدية و الحرفية .
- محاولة احياء هذا النوع من القطاعات و اعطاء صورة حقيقية له ،إضافة محاولة إعادة الاعتبار لهذا النوع و التعريف بها لأنه تشكل ارثا ثقافيا قيما .

صعوبات البحث

- قلة المراجع المستعملة خاصة الكتب التي تخص الصناعات التقليدية و الحرفية .
- تضارب و تباين المعلومات المتعلقة بقطاع الصناعات التقليدية و الحرفية .
- عدم حصول على المعلومات الكافية من طرف الوكالات .

المنهج المتبع

بغية القيام بتحليل علمي و منهجي لاشكالية المقدمة و بهدف اختبار الفرضيات المقترحة استخدمنا في بحثنا المنهج الوصفي ، بالإضافة إلى تحليل المعلومات التطبيقية و الإحصائيات .

و بصدد الدراسة والتحليل استندنا على الوسائل و الأدوات التي تساعدنا على بلوغ هدفنا وهي :

- الكتب
- المذكرات
- الملتقيات (مداخلات)
- المواقع عل شبكة الانترنت
- مطويات
- مقابلات شخصية من اجل الحصول على معلومات من قبل المؤسسات محل الدراسة

المقدمة العامة

الدراسات السابقة

- مودع وردة ، اليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، رسالة ماستر أكاديمي جامعة بسكرة ، 2015-2016 تطرقت الى الآليات لكنها لم تتطرق بأنها آلية من آليات قطاع الصناعة التقليدية و الحرفية .
- بن صديق نوال ، التكوين في الصناعات التقليدية بين المحافظة على التراث و مطلب التجديد، رسالة ماجستير ، جامعة تلمسان ، 2012-2013 ، عدم تطرقها الى أليات تنمية الصناعات التقليدية والحرفية .
- جعيل جمال ، اسماعيل زحوط ، الحرف و الصناعة التقليدية كفرص لترقية السياحة الداخلية في الجزائر ، ملتقى دولي ، باتنة ،2011، تطرق بأن الصناعة التقليدية و الحرف جانب من جوانب تدعيم السياحة و لم يذكر أهميتها في الجانب الاقتصادي و الاجتماعي .

خطة البحث

حتى يتسنى الالمام بالجوانب المختلفة لموضوع البحث و الاجابة على الاشكالية المطروحة تطرقنا على تقسيمه إلى فصلين :

يتضمن الفصل الأول عموميات عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بعض المفاهيم عن الصناعة التقليدية الحرفية و تشخيص الأخيرة ووضعها في الجزائر .

خصصنا الفصل الثاني للدراسات الميدانية (دراسات استكشافية) للأجهزة أو آليات الداعمة للصناعة التقليدية و الحرفية في مستغانم .

الفصل الأول :

الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر

تمهيد :

كانت المؤسسات كبيرة الحجم تشكل الركيزة الأساسية في مسيرة التنمية الاقتصادية من خلال إسهامها في تحقيق معدلات نمو سريعة، إلاّ أنه وفي الوقت الحالي أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحظى باهتمام في مختلف دول العالم المتقدم منها والنامي وذلك انطلاقا من الدور الحيوي الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في مجال الصناعات التقليدية والحرف قدرات هائلة تستطيع من خلالها تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية خصوصا في الجزائر ، ويشكل هذا القطاع ركيزة تنموية هامة تمكن من استحداث ديناميكية اقتصادية من خلال الاستثمار فيها والتوسع في إنتاجيتها، وأن القطاع يتميز بقيمة مضافة عالية تمكنها من جلب العملة الصعبة للبلاد.

وسنحاول من خلال هذا الفصل إلقاء الضوء على الصناعات التقليدية والحرفية و وضعها في الجزائر و بعض المفاهيم عن المؤسسات الصغيرة المتوسطة و علية قسمنا البحث الى 3 مباحث :

المبحث الأول : مدخل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الثاني : مفهوم الصناعات التقليدية و الحرفية

المبحث الثالث : تشخيص الصناعات التقليدية و الحرفية في الجزائر

المبحث الأول : مدخل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

توجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قلب اهتمامات الحكومات في معظم دول العالم ،نظرا لهذه الأهمية المتزايدة وجب وضع هذه المؤسسات في إطارها النظري من خلال محاولة التعريف بها و التعرف على خصائصها و مميزاتها و كذا التركيز عل أهميتها و أهدافها و لا ننسى وظائفها و أشكالها .

المطلب الأول: عموميات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أولا: تعاريف بعض الدول للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1- بعض التعاريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول المتطورة

1-1 : الولايات المتحدة الأمريكية [1]

حسب قانون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام 1953 الذي نظم إدارة الأعمال هذه فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي تلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها و إدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه وقد اعتمد على معياري المبيعات وعدد العاملين لتحديد تعريف أكثر تفصيلا فقد حدد القانون هذه المؤسسات كما يلي :

- مؤسسات ا لخدمات و التجارة بالتجزئة من1 -5 مليون دولار كمبيعات سنوية ؛
- المؤسسات التجارة بالجملة من 5-15 مليون دولار كمبيعات سنوية ؛
- المؤسسا ت الصناعية عدد العمال 250 عامل أو أقل ؛

الجدول رقم (I –01) : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الو.م.أ

الصنف	عدد العمال
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09
مؤسسة صغيرة	من 10إلى 199
مؤسسة متوسطة	من 200 إلى 499
مؤسسة كبيرة	500 فأكثر

المصدر:مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرةو المصغرة في تحقيق التنمية المستدامة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،سطيف ، جامعة فرحات عباس ،2008-2011 ، ص10

2-1 :اليابان [2]

إعتمدت اليابان في تعريفها حسب القانون الاساسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار راس المال و اليد العاملة فهذه المؤسسات لا يتجاوز راس مالها 100 مليون ين ياباني ولا يتجاوز عدد عمالها 300 عامل أما التقسيم حسب القطاعات فيأتي على النحو التالي :

[1] بن عبد العزيز سفيان و بن عبد العزيز سمير ،مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ، ملتقى دولي حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و عوائق نشاطها ، يومي 06-07 ديسمبر 2017 ، الجزائر ،ص 3

[2] بلغاشم نورية ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ، 2014-2015 ، الجزائر ، ص 05-06 .

- المؤسسات الصناعية والمنجمية وباقي الفروع النشاط الزراعي رأس المال المستثمر أقل من 100 مليون ين وعدد العمال لا يفوق 300 عامل ؛
- التجارة بالجملة رأس المال لا يفوق 30 مليون ين وعدد العمال أقل من 100 عامل؛
- التجارة بالتجزئة والخدمات رأس المال لا يفوق 10 مليون ين وعدد العمال أقل من 50 عامل ؛

3-1 : فرنسا

الجدول رقم (I –02) : تصنيف حسب معيار عدد العمال(فرنسا)

المؤسسة	عدد العمال
مؤسسة مصغرة جدا	من 01 إلى 09
مؤسسة صغيرة جدا	من10 إلى 19 و كذلك من 01 إلى 19
مؤسسة صغيرة	من 20 إلى 49 و كذلك من 01 إلى 49
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 249
مؤسسة صغيرة و متوسطة	من 01 إلى 249

المصدر: عزروق شهيرة ،تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فرص و تهديدات ،مذكرة مقدمة ضمن شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير ،جامعة عبد الحميد ابن باديس ، 2014-2015، ص 9

4-1 : بريطانيا [1]

تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما يلي:

- المؤسسات الصغيرة من10إلى 49 أجير ؛
- المؤسسات المتوسطة : من 50 إلى 249 أجير ؛

5-1 : الاتحاد الأوروبي [2]

تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب هذا الإتحاد كما يلي :

المؤسسات الصغير جدا : من 01إلى 09 عامل .

- المؤسسات الصغيرة : من 10 إلى 99 عاملا ؛
- المؤسسات المتوسطة : من 100إلى 499 عاملا ؛

[1] مشري محمد الناصر ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة فرحات عباس ، الجزائر ، 2010-2011 ،ص08.

[2] بقاص صافية ومحمد الناصر حميداتو ، التحديات و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، ملتقى دولي حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، يومي 06-07 ديسمبر 2017 ، الجزائر ، ص3

6-1 : بلدان شرق آسيا [1]

تعتمد بلدان شرق آسيا في تعريفها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة نهائية أساسية على معيار العمالة وأصبح هذا التصنيف معترف به بصفة عامة لدى هذه الدول، ويكون كالتالي:

- من 1 إلى 9 عمال : مؤسسة عائلية حرفية ؛
- من 10 إلى 49 عامل : مؤسسة صغيرة ؛
- من 50 إلى 99 عامل : مؤسسة متوسطة؛
- من 100 عامل فأكثر : مؤسسة كبيرة؛

2- بعض التعاريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية

1-2 : مصر [2]

هي كل نشاط لشخص أو أكثر يعملون لحسابهم و يكون للمشروع صفة الاستقلالية في الملكية والإدارة ويقل عدد العمال فيه عن 100 عامل ، كما يقل رأس مال المشروع عن مليون جنيه وتقل قيمة الأموال الثابتة به بدون الأراضي والمباني .

2-2 : سوريا [3]

فقد حدد قانون المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها 4 أشخاص أو أقل في حين المؤسسات المتوسطة هي تلك التي يتراوح عدد العاملين فيها بين 72 و 02 عاملا، وما عدا ذلك فهو في عداد المؤسسات الكبيرة .

3-2 : الأردن [4]

عرفت وزارة الصناعة و التجارة الأردنية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما يلي : المشروعات التي يعمل بها 04 عمال فما أقل هي مشروعات صغرى ، و مابين (19-50) عاملا مشروعات صغيرة و من (20-99) عاملا مشروعات متوسطة ، و مافوق ذلك مشروعات كبرى .

4-2 :الجزائر

لا يمكن إعطاء تعريف محدد لهذا النوع من المؤسسات ، فقد وضعت عدة معايير لحديد تعريف واضح لها من حيث الحجم و هي :عدد العمال ، رقم الأعمال ، القيمة المضافة..... إلخ ، لكن المعيار الأكثر إستعمالا هو معيار عدد العمال ، و على هذا، الأساس يعرف المشرع الجزائري حسب 5 المواد و 7 ا لمؤسسات كما يلي:

بالنسبة للمؤسسة الصغيرة : تعرف على أنها المؤسسة التي تشغل ما بين 1-9 أفراد و تحقق رقم أعمالها أقل من 20 مليون دج .

بالنسبة للمؤسسة المتوسطة : هي تلك المؤسسات التي تشغل بين 50 و 250 عاملا ، و يتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون و 1 مليار دج .

---

[1] بن عبد العزيز سفيان و بن عبد العزيز سمير ، مرجع سبق ذكره ، ص3

[2] أحلام منصور، آسيا بن عمر ،واقع الم ص م في الجزائر و وسائل دعمها ، ملتقى دولي حول اشكالية استدامة الم ص م في الجزائر ، يومي 06-07 ديسمبر 2017 ، الجزائر ، ص04

[3] خير الدين كواش ،واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستار الأكاديمي في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجيلالي بونعامة بخمس مليانة ،2016-2017 ، ص6

[4] مودع مروة ،آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، 2015-2016 ، الجزائر ، ص18 .

و هذا مبين فالشكل التالي :

الجدول رقم (I –03) : معايير تصنيف و تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب قانون 17-02 لسنة 2017

المؤسسة	العمال (عامل)	رقم الأعمال (دج)	الحصيلة السنوية (دج)
مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20 مليون	أقل من 20مليون
صغيرة	من 09 إلى 49	أقل من 400 مليون	أقل من 200 مليون
متوسطة	من 50 إلى 250	من400 مليون إلى 4 مليار	من 200 مليون إلى1 مليار

المصدر: زين الدين عثماني و نجوى حبه ،مجهودات الدولة لإعادة تهيئة المؤسسات من خلال الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ملتقى دولي حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، يومي 06-07 ديسمبر 2017 ، الجزائر ، ص5

ثانيا : أهداف و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1-أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :[1]

تحقق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة أهداف منها :

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل ؛
- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين ؛
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بعد تقليص العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة
- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقتها على النشاط الأصلي، وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز و الأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة ؛
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، و إحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق ؛
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة و المتفاعلة معها و التي تشترك في استخدام نفس المدخلات ؛
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة ؛
- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي ؛

[1] بن عبد العزيز سفيان و بن عبد العزيز سمير، مرجع نفسه ، ص6

2-أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : تلقى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اهتمام متزايد في مختلف دول العالم .

1-2 :أهميتها في الدول النامية [1]

تكمن أهميتها فيما يلي :

- تستخدم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فنونا انتاجية بسيطة نسبيا تتميز بارتفاع كثافة العمل مما يساعد الدول النامية في مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية ؛
- تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتلبية احتياجات الأسواق من السلع و الخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق و تفضيل المستهلكين بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة نظرا للاتصال المباشر بين أصحابها و العملاء ؛
- تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية و تحقيق التنمية المكانية المتوازنة و خدمة الأسواق المحدودة التي لاتغري المؤسسات الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو بالتعامل معها ؛
- يوفر قطاع الأعمال الصغيرة و المتوسطة فرصا عديدة للعمل لبعض الفئات ، و بصفة خاصة النساء و الشباب و جموع النازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين بعد الانضمام إلى قطاع الأعمال الكبيرة و القطاع المنظم بصفة عامة ؛
- تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدور هام فبي تنمية المدن الثانوية مما يساعد على التخفيف من حدة التمركز العمراني .

2-2 : أهميتها في الدول المتقدمة :

تحتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مكانة هامة و متزايدة في الدول الصناعية و المتقدمة من خلال مشاركتها في :

- التجديد و الإبتكار و رفع الكفاءة الإنتاجية لتنمية القدرات التصديرية في الأسواق الخارجية و تدعيم الأوضاع التنافسية للدول المتقدمة اتجاه الدول الأخرى ؛
- تحسين فاعلية الشركات الكبيرة بإعادة النظر في أحجام الوحدات الإنتاجية التابعة لها و تجزئتها لوحدات صغيرة ذات كفاءة أعلى ،و تدعيم روابطها الخلفية و الأمامية مع الشركات الأم ؛
- توفير العديد من فرص العمل الجديد للحد من مشكلة البطالة الناجمة عن الانتشار السريع للتقنية في مختلف القطاعات الاقتصادية ؛
- زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر و الدخول في مشروعات مشتركة في الدول المضيفة ، بدلا من الإعتماد المطلق على الشركات كبيرة الحجم و على نظم التصدير و التراخيص التي تواجهها صعوبات في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية القائمة ؛
- الوفاء بالطلب المتزايد على الخدمات و الناجم عن تحسين مستويات الدخول و المعيشة ، مثل خدمات التركيب و الاصلاح و الصيانة و كذا الطلب على السلع الاستهلاكية المتخصصة التي تتأثر

[1] خير الدين كواش ، مرجع سبق ذكره ، ص9

بالأذواق و تفضيلات الأفراد ؛

3-2 : أهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية :[1]

تحتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مكانة هامة داخل النسيج الاقتصاديات المعاصرة للدول لما لها من أهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد الوطني و تحقيق تطوير في المجتمع المحلي .

لذا فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعد أحد مفاتيح التنمية المحلية و تتمثل أهميتها في دورها التنموي على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و الذي نلخصه في النقاط التالية :

- توفير مناصب الشغل ؛
- توفير احتياجات المشروعات الكبرى ؛
- توزيع الصناعات و تنويع الهيكل الصناعي؛
- المحافظة على استمرارية المنافسة ؛
- قدرتها على معالجة العديد من الاختلالات الاقتصادية كالإختلال بين الإدخار و الإستثمار ، معالجة ميزان المدفوعات ؛
- الإسهام في الدخل القومي حيث توفر سلعا و خدمات للإستهلاك النهائي و الوسيط خلال مدة قصيرة
- تعبئة الموارد المالية ؛
- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع ؛
- المساهمة في التوزيع العادل للدخول ؛
- التخفيف من المشكلات الإجتماعية كالبطالة ؛
- استيعاب القدرة الكامنة لدى اللأفراد خاصة منهم ذوي الكفاءات و المهارات ؛
- احداث التوازن الجهوي ذلك أن هذا النوع من المؤسسات سهل الإنشاء في المناطق المنعزلة و النائية؛
- تدعيم النسيج الاقتصادي و خلق بعض التكامل لأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنشط في مجالات مختلفة فلاحية و خدماتية مايجعل الاقتصاد الوطني يتسم ببعض التوازن ؛
- تساعد على الاستقرار الاجتماعي لكثير من الأفراد عن طريق خلق مناصب عمل ففي الولايات المتحدة الأمريكية نصف اليد العاملة توظفها المؤسسات ؛
- تدعيم المؤسسات الكبرى في نشاطها عن طريق ما يعرف بالمناولة ؛
- تفاعلها المباشر مع المستهلك يجعلها قادرة أكثر على توفير و تلبية رغباته الأساسية؛
- الابداع و الإبتكار ؛
- مساهمة هذه المؤسسات في حماية البيئة لأن العديد منها يعتمد على مخرجات و نفايات المؤسسات الصناعية الكبرى ؛
- خلق قيمة مضافة في الإقتصاد الوطني و بالتالي المساهمة في إحداث تنمية اقتصادية و اجتماعية ؛

ثالثا : خصائص و مزايا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة [1]

[1] يمينة يوزكري و عبد الرزاق حبار ، العوائق التي تعترض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و سبل تعزيز قدراتها و امكانياتها ، ملتقى دولي حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، 06-07 ديسمبر 2017 ، الجزائر ،ص3

تتصف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالعديد من الخصائص و المزايا التي تميزها عن المشاريع الكبيرة و تجعلها أكثر ملائمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول بل تكون أكثر ملائمة لطبيعة النشاط الاقتصادي ذات العلاقات التشابكية في قطاعات معينة داخل الدولة نفسها ، بمكن إحمال هذه الخصائص بالآتي :

1-سهولة التأسيس :

تتميز هذه المشاريع بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها و تشغيلها و بالتالي محدودية القروض اللازمة و المخاطر المنطوية عليها مما يساعد على سهولة تأسيس و تشغيل ، كما تتميز بسهولة إجراءات تكوينها و تتمتع بانخفاض مصروفات التأسيس و المصروفات الإدارية نظرا لبساطة و سهولة هيكلها الإداري و التنظيمي و جمعها في أغلب الأحيان بين الإدارة و التشغيل .

2-استقلالية الإدارة و مرونتها :

تتركز إدارة معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في شخص مالكها أو ماليكها فهي تتسم بالمرونة و الاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها و يترتب عن ذلك :

- بساطة التنظيم المستخدم و سهولة التزويد بالاستشارات و الخبرات الجديدة ؛
- انخفاض التكاليف الإدارية و التسويقية و التكلفة الثابتة (كالإيجار و الاستهلاكات)، وكذلك انخفاض الأجور المدفوعة للعاملين ، فهي تؤدي تلقائيا إلى ميزة البيع بأسعار أقل نسبيا ،و بالتالي إغراق السوق بكميات كبيرة من السلع و الخدمات من خلال سهولة الاتصال بالعملاء ؛
- نقص الروتين و قصر الدورة المستندية و الأوراق المكتبية و ارتفاع مستوى فعالية الاتصالات و سرعة الحصول على المعلومات اللازمة للعمل ؛

3-إتاحة فرص العمل :

بسبب استخدام هذه المشاريع أساليب إنتاج و تشغيل غير معقدة ، فإنها تساعد على توفير فرص العمل لأكبر عدد من العاملين ، كما تتيح التقارب و الاحتكاك المباشر بين أصحابها و العاملين لديهم ، و الإطلاع على أوضاع العاملين و تقريب العلاقات الشخصية و الإنسانية بينهم مما ينعكس إجابيا على إنتاجيتهم ، و ذلك بسبب نشوء روح الفريق و الأسرة العاملة الواحدة .

و تتيح هذه المشاريع فرصا كبيرة للعمالة بمستويات ممتدرجة من المهارات بتكلفة رأسمالية منخفضة و بذلك تكفل امتصاص قوى العمل بمختلف مهاراتها و مستويات أنتاجية مختلفة .

4- القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة :

يؤدي انخفاض تكاليف الفنون الانتاجية و بساطتها و مرونة الإدارة و التشغيل إلى تسهيل عملية تكيف منشآت الأعمال الصغيرة مع متغيرات التحديث و النمو و التطور

و بصفة خاصة فيما يتعلق بتلبية رغبات و أذواق المستهلكين ، بعكس المؤسسات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير خطط و برامج و خطوط انتاجها .

و تتمثل قدرة المشاريع الصغيرة و المتوسطة على التكيف مع المتغيرات في الآتي :

---

[1] ليث عبد الله القهيوي و بلال محمود الوادي ،المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية ،دار الحاد للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2012 ، عمان ،ص ص 19-20

- القدرة على تغيير تركيبة القوى العاملة أو سياسات الإنتاج و التسويق أو التمويل في مواجهة التغيرات السريعة أو العميقة دون تردد مما يساعدها في التغلب على التقلبات أو الدورات الإقتصادية أو غيرها ؛
- زيادة القدرة على التجديد و الابتكار خصوصا في فنون تمييز السلع و التعبئة و التغليف بسرعة حسب حساسيات و رغبات السوق و بمعدل قد يتفوق على نظيره في المشروعات الكبيرة أحيانا ؛
- سهولة و حرية الدخول و الخروج من السوق بانخفاض نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان ، و ارتفاع نسبة رأس المال إلى مجموع الخصوم و حقوق أصحاب المشروع و بالتالي سهولة اتخاذ قرار الدخول أو الخروج ؛
- سهولة تحويل المشروع الصغير إلى سيولة دون خسارة كبيرة و في مدة زمنية قصيرة ، فهذه المشاريع تمتلك المرونة الكافية لتعديل السياسات و سرعة اتخاذ القرارات و تحقيق الاتصالات مقارنة مع المؤسسات الكبرى؛

5- أداة التدريب الذاتي [1]

تعتبر هذه المؤسسات مراكز تدريب ذاتية لأصحابها و العاملين فيها بالنظر لممارستهم أعمالهم باستمرار وسط عمليات الانتاج و تحملهم المسؤوليات التقنية و التسويقية و المالية ،مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعلومات و المعرفة و الخبرات ، الأمر الذي يؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية في المستقبل تفوق حجم مؤسستهم الحالية ، و من ثم فهي تعتبر مجالا خصبا لخلق و تنمية فئة المنظمين التي هي الأساس في زيادة الاستثمارات الناجحة و توسيع فرص التنوع في القدرة الإنتاجية .

6- ارتفاع جودة الإنتاج

بالنظر لإعتماد المؤسسات الصغيرة على مجالات عمل متخصصة و محددة فإن إنتاجهم يتسم في الغالب بالدقة و الجودة لأن الجودة و الدقة هما قرينة التخصص و تركيز العمل ، ذلك لأن العمل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعتمد على المهارات الحرفية و تصميم الإنتاج وفقا لأذواق المستهلكين و تبدلاتها في المدى القصير.

يساعد على ذلك وجود حوافز على العمل و الإبتكار و التجديد و الاستعداد للتضحية و تحمل المخاطر في الإنجاز و تحقيق الإسم التجاري مع الشهرة ، و أيضا يساعد الإتصال الشخصي بالزبائن و العملاء على دقة و سرعة التعرف على الاحتياجات و تبدلاتها .

7-غلبة الطابع المحلي[2]

تشبع هذه المشاريع حاجات كل من المستهلك النهائي و المستهلك الوسيط المحلي و يحكمها في ذلك مايلي :

- تواجه هذه المشاريع في الغالب سوقا محدودا إذ تلبي رغبات عدد محدود و مميز من المستهلكين بما يسمح بتغطية سريعة للسوق و التعرف على عادات الشراء و أنماط الإستهلاك .

[1] أحمد عارف العساف و محمود حسين الوادي و حسين محمد سمحان ، الأصول العلمية و العملية لإدارة المشاريع الصغيرة و المتوسطة ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2012 ،عمان ، ص42.

[2] ليث عبد الله القهيوي و بلال محمود الوادي ، مرجع سبق ذكره ، ص22

- تمتلك هذه المؤسسات القدرة على إشباع حاجات العديد من المشترين من مناطق بعيدة عن السوق من خلال الاتصالات المباشرة و النشطة لصاحب رأس المال و أيضا من خلال الأسعار المنافسة مقارنة مع نظرائه من كبار المنتجين ؛
- تقدم هذه المؤسسات سلعا أو خدمات لأصحاب الدخول المنخفضة و المتوسطة في صورة أحجام و عبوات صغيرة لإشباع حاجاتهم الأساسية بأسعار رخيصة ، كما تتبع نظام البيع الآجل بأمان نسبي نظرا لقدراتها على معلرفة ظروف العملاء و إمكاناتهم المادية نتيجة الاتصالات المباشرة الدائمة معهم ،

8- **قصر فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر**

تتميز هذه الصناعات بارتفاع معدل دوران البضاعة و المبيعات و أرقام الأعمال مما يمكنها من التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر فيها و يقلل بالتالي من مخاطر الإستثمار الفردي فيها ، و مع ذلك فإن فرص التوسع و التجديد في تلك المشاريع تكون ضعيفة و ذلك لأن انخفاض حجم الربح المتحقق فيها يؤدي إلى ضعف قدرتها على تجنيب جزء من الأرباح يستخدم لإضافة استثمارات جديدة للمشروع ، أو يخصص لإعادة بناء أو تجديد المشروع ، و يعد ذلك عيبا جوهريا في آلية النمو للمشاريع الصغيرة و المتوسطة ، و خصوصا ؟أنها تعتمد على التمويل الخاص و الذاتي لماليكيها و تفتقد القدرة على الاقتراض بدرجة ملموسة كما أنها لا تعتمد على التمويل العام أو الحكومي .

المطلب الثاني :أشكال و وظائف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أولا : أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة [1]

هناك عدة معايير يتم على أساسها تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي :

_تصنيف حسب طبيعة التوجه

_تصنيف حسب طبيعة المنتجات

1- تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة التوجه :

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب توجهها الى :

1-1 : المؤسسات العائلية

و هي المؤسسات التي تتخذ من موضع إقامتها المنزل و تكون مكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة و يمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة و تقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة و في البلدان المتطورة تقوم بإنتاج جزء من السلع لفائدة المصانع أي مايعرف بالمقاولة .

2-1 :المؤسسات التقليدية

هذا النوع من المؤسسات يعرف أو يقترب كثيرا إلى النوع السابق هذا لأن المؤسسة التقليدية تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة و تنتج منتجات تقليدية و لكن ما يميزها عن النوع السابق هو أنها تكون في ورشات صغيرة و مستقلة عن المنزل و تعتمد على وسائل بسيطة .

[1] أحمد رحموني ،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في إحداث التنمة الشاملة في الاقتصاد الجزائري ،المكتبة المصرية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2011، ص ص26-27

و ما يلاحظ على النوعين السابقين أنهما يعتمدان كثيرا على كثافة أكبر لعنصر العمل و استخدام ضعيف للتكنولوجيا المتطورة و كذلك تتم عملية التسويق ببساطة .

3-1 : المؤسسات المتطورة و شبه المتطورة

يتميز هذا النوع من المؤسسات عن النوعين السابقين باستخدامه لتقنيات و تكنولوجيات الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية أنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة و الحاجات العصرية .

2- تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة المنتجات :

1-2 : مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية

و تقوم بإنتاج سلع ذات إستهلاك أولي

- المنتجات الغذائية ؛
- تحويل المنتجات الفلاحية .نتجات الجلود ؛
- الورق و منتجات الخشب و مشتقاته ؛

و يرجع سبب الاعتماد هذه المؤسسات على مثل هذه الصناعات لإستخدامها المكثف لليد العاملة و كذلك سهولة التسويق .

2-2 :مؤسسات إنتاج السلع و الخدمات

و هو يضم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في :

- قطاع النقل؛
- الصناعة الميكانيكية و الكهرومائية ؛
- الصناعة الكميائية و البلاستيكية؛
- صناعة مواد البناء ؛

و يرجع سبب الاعتماد على مثل هذه الصناعات إلى الطلب المحلي الكبير على منتجاته خاصة في مواد البناء .

3-2 :مؤسسات إنتاج سلع التجهيز

يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام معدات و أدوات لتنفيذ إنتاجها ذات تكنولوجيا حديثة فهي تتميز كذلك بكثافة رأسمال كبير

الشكل رقم (I–01) : أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

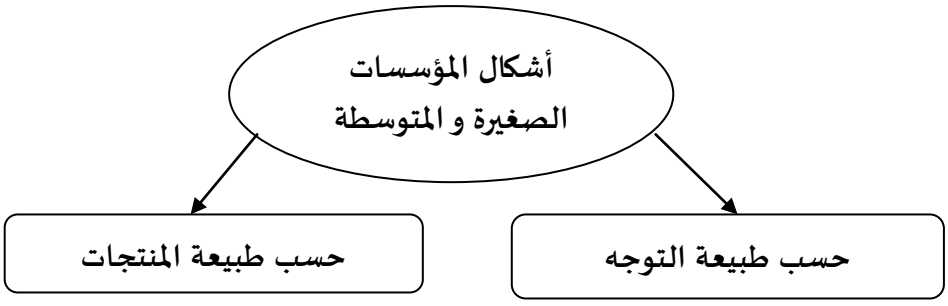

المصدر: من اعداد الطالبة من خلال المعلومات المقدمة

ثانيا : وظائف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة [1]

- الوظيفة التقنية التي تتمثل في الإنتاج و التصنيع و التحويل ؛
- وظيفة البحث و التنمية ؛
- وظيفة التمويل؛
- وظيفة تسيير الجودة في المؤسسات التي تمتاز بالمنتوجات المتنافسة ؛
- وظيفة الموارد البشرية كالتكوين و التدريب؛
- العلاقات مع الهيئات الحكومية بواسطة القوانين و التنظيمات؛
- وظيفة مراقبة التسيير ؛
- وظيفة الأمن؛
- وظيفة التخصص الاستراتيجي و التسيير بالأهداف ؛
- وظيفة التسويق و دراسة السوق و سلوك المستهلك ؛

المطلب الثالث :أسباب فشل و نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أولا : مشاكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[2]

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل عديدة منها ما هو خارج عن إرادة المؤسسة و إداراتها بسبب ارتباطاتها المؤسسة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمربها الدول، وهي مشاكل يصعب حلها أو تغييرها من طرف إدارة المؤسسة بل يجب التأقلم معها، وهناك مشاكل أخرى داخلية ترتبط أساسا بنشاط وعمل المؤسسة، ويمكن حصرها في ما يلي :

1-التمويل

و هي في مقدمة المشاكل التي تواجهها هذه المؤسسات، إذ أن صغر حجم هذه المؤسسة يجعل من الصعب حصولها على القروض المصرفية لأسباب عديدة منها ارتفاع احتمال المخاطرة وعدم وجود ضمانات كافية لدى أصحاب المؤسسات مقابل القروض، فضلا عن انعدام الوعي المصرفي وعدم توفر السجلات المحاسبية التي تعكس الوضع المالي للمؤسسة والتنبؤ بمستقبلها .

2- **المشاكل السياسية الإقتصادية والتوجهات الحكومية الإدارية**

تظهر هذه المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة التوجهات الحكومية خاصة في الدول النامية ذات التوجه الرأسمالي حديثا أو الدول الإشتراكية والتي عانت ولازالت تعاني من عواقب تطبيق النظام المثالي نظريا والغير قابل للتطبيق واقعيا،حيث لم تؤسس أي برامج لتوجه المؤسسات أو لمساعدتها ماليا أو فنيا أو لتقدير إعفاءات ضريبة لها في حالة إتخاذها أوضاعا رسمية في ممارسة نشاطها

3- **مشاكل الخبرة التنظيمية ونقص المعلومات**

أو مشاكلهم مواجهة أصحابها من تمكن التي التنظيمية الخبرة إلى والإفتقار المعلومات نقص في وتتمثل في نقص

[1] بطاش غانية و بن نعمية سعيدة ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الليسانس ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2013-2014، الجزائر ،ص10

[2] محمد الناصر حميداتو و بقاص صافية ، مرجع سبق ذكره ، ص08

المعلومات والإفتقار إلى الخبرة التنظيمية التي تمكن أصحابها من مواجهة مشاكلهم أو تساعدهم على التوسع في أعمالهم، كذلك إنعدام الخبرة والمهارة اللازمين في تحليلها، سيؤدي بطيبعة الحال إلى ضعف مردودية هذه المؤسسات وإرتفاع إحتمال فشلها.

4-مشكلة العقار الصناعي[1]

يعتبر من بين المشاكل الأساسية التي تواجه المستثمرين الجدد، ويعود ذلك إلى انعدام سياسة واضحة المعالم لتنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي، خاصة إذا ما لاحظنا الحالة السيئة التي صلت إليها المناطق الصناعية من حيث التنمية والتسيير والتنظيم .

5-المشاكل المتعلقة بالتسويق

تتجسد في إنخفاض جودة السلع بسبب مشكل نقص الخبرة والعمالة المؤهلة وضعف الرقابة على الجودة وعدم قدرة هذا النوع من المؤسسات على إنتاج سلع وفق المقاييس والمعايير المطلوبة ، عدم القيام بالبحوث التسويقية و تجسيد المؤسسة لمعلوماتها عن السوق المستهدفة ، ويضاعف إلى هذه الصعوبات تفضيل الجهات الحكومية وبعض فئات المجتمع التعامل مع المؤسسات الكبيرة لاعتبارات الجودة والسعر والضمان وانتظام التوريد بالكميات المطلوبة، وفي المواعيد المقررة وتفاديا للمشكلات الإدارية والماليةالناتجة عن التعامل مع عدد كبير من المؤسسات الصغيرة، فضلا عن ظاهرة عدم الثقة بالمنتج الوطني مقارنة بالمنتج الأجنبي .

6-الجباية

بالرغم من الإجراءات المتخذة حيال تخفيف الأعباء الجبائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،لا يزال المستثمر في هذا القطاعُ يعاني من ارتفاع نسبة الضرائب على أرباح ومن مختلف الاشتراكات المفروضة على هؤلاء المستثمرين .

7-البيروقراطية الإدارية

بطء وتعقيد الإجراءات الإداريةُ يعد من بين العناصر الأساسية المعرقلة لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها، كما يعاني هذا القطاع من تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الصحية، العمالية، الضمان الاجتماعي،الدوائر الضريبية والجمركية ،الجهات المهتمة بالمواصفات ومقاييس الجودة.. ..الخ)

8-إنخفاض الإنتاجية

هناك أسباب عدة تؤثر في انخفاض إنتاجية المشروع الصغير منها سوء التخطيط الذي يؤدي إلى عدم تدفق المواد الأولية وسوء تدبير مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل قطع الغيار وخدمات الإنارة والتبريد فضلا عن قلة الخبرات الفنية وكثرة توقفات العمل وارتفاع نسبة العاملين الذين يتركون مكان العمل.

9-تردي النوعية

بسبب استعمال الآلات القديمة في عمليات الإنتاج، وارتفاع أسعار المواد الأولية، فضلا عن صعوبة الاستعانة بالكوادر الهندسية والعناصر الفنية المدربة، وعدم وجود مراكز ومخابر لفحص الجودة والنوعية

ثانيا : أسباب فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة [2]

[1] محمد الناصر حميداتو و بقاص صافية ، مرجع نفسه ، ص 9

[2] شيبان آسيا ،دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2008-2009، ص ص 12-13

هناك أسباب داخلية و أخرى خارجية

1- الأسباب الخارجية:

1-1 :الكساد الإقتصادي

حيث تتأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سلبيا بحالات الكساد في الإقتصاد الوطني، إذ أنها لا تستطيع امتصاص تأثيراته بسبب عدم امتلاكه احتياطات تساعده على تحمل العواقب الناجمة عن تقلص الطلب، وبالتالي تقلص حجم المبيعات وحجم العمل في سنوات الكساد.

2-1 : المنافسة

رغم أن العمل الصغير يتميز بالمرونة للدخول والخروج من سوق لآخر،لكن درجة التكيف مع المتغيرات ومتابعتها هي الوحيدة الكفيلة بمواجهة المنافسة خاصة إذا كانت المنتجات المنافسة أقل سعرا، وأحسن نوعية مسوقة بشكل جيد.

3-1 : موقف الدائنين

فالدائنون لأصحاب المؤسسات الصغيرة من ممولين ومجهزين بالمعدات و الممونين بالمواد الأولية، يصرون على تسديد ديونهم في آجال قصيرة جدا، ولا يتركون لهم الفرصة لتسديدها بعد توفير المبالغ النقدية الكافية، مما يضطر الكثير من المقاولين إلى تصفية مؤسساتهم .

4-1 : انخفاض قيمة إنتاجها ومخزونها

إذ تصبح قيمة المنتوجات ومخزون المؤسسات أقل من قيمتها الحقيقية، وبالتالي لا تعطي تكلفتها الحقيقية.

2- **الأسباب الداخلية**

1-2 : الإفراط في مصاريف الاستثمار

إن الإفراط في مصاريف التجهيز والتشغيل يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة المنتج، وبالتالي عدم رواجه وعدم تحقيق الربح الكافي للبقاء.

2-2 : نقص السيولة النقدية وسوء تسيير الإئتمان

إن انخفاض قيمة السيولة أو انعدامها يؤدي إلى عدم القدرة على تسديد الديون المستحقة، ونقص السيولة يعود إلى أسباب مختلفة كالمبالغة في الاستثمارات المادية، المبالغة في المخزون، الإكثار من البيع لأجل، وكل هذه ناتجة عن سوء التسيير.

3-2 : إهمال التغيرات البيئية

إن عدم متابعة التطورات الطارئة على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، يؤدي إلى فشل المؤسسات وفقدانها لزبائنها.

4-2 : إهمال المنافسة

إن دخول منافسين جدد إلى السوق يمكن أن يهدد نجاح أي مؤسسة لذا فعلى أصحابها أن يفعلو في أنشطتهم الترويجية، التسويقية والخدمات التي يقدمونها لزبائنهم ، الجدول التالي يبين أهم أسباب فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الجدول رقم (I –04): أسباب فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الأسباب الداخلية	الأسباب الخارجية
- ضعف الكفاءة الإدارية - عدم صلاحية و نجاح الإدارة - عدم تكافؤ الخبرات - عدم توفر الخبرة في مجال العمل - الإهمال - النصب و السرقة	- ارتفاع معدلات الفائدة - التضخم و البطالة - الضرائب - المنافسة الشديدة - القوانين و التشريعات الحكومية - الكوارث الطبيعية

المصدر: بن حراث حياة و حميداتو ناصر، العوامل المؤثرة في نجاح و فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التحديات المعاصرة ، ملتقى دولي حول استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، يومي 06-04 ديسمبر 2017 ، الجزائر، ص7

ثالثا : عوامل النجاح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة [1]

إن أهم أسباب نجاح هذا النوع من المؤسسات يعود إلى خصائص خاصة بالمقاول صاحب المؤسسة نفسه، لأنه يتولى الإدارة والتسيير في معظم المؤسسات، إضافة إلى مختلف البرامج الحكومية:

1-المقاول

يجب أن يتمتع بمجموعة من القدرات العقلية، النفسية وكذا المعرفية:

1-1 **:تكوين صورة واضحة عن تفاصيل إدارة العمل**

يجب أن ينظر المقاول إلى أعماله من المنظور الواسع، فيشمل جميع الأبعاد المالية، الفنية، التسويقية والبيئية، الشيء الذي يمكنه من تكوين رؤية كلية متوازنة لأعماله تؤهله لقيادة مشروع النجاح.

2-1 **: القدرة على التكيف ومسايرة التطورات**

يحتاج المقاول صاحب المشروع الصغير إلى قدرات ذهنية وعقلية تمكنه من تشخيص مختلف المؤشرات الموجودة في البيئة الخارجية و معرفة مختلف آثارها، ليغير ويكيف حسب التطورات.

3-1 **: استخدام عمال أكفاء**

حيث يعمل على تشخيص قدرات ومؤهلات العمال حسب احتياجاته، الشيء الذي يمكنه من قيادتهم وتوجيههم لإعطاء أحسن ما لديهم من أجل الحصول على أحسن المنتوجات والخدمات.

2-البرامج الحكومية لتطوير القطاع

إن تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنجاحه يتطلب دعما حكوميا رسميا من جميع النواحي:

1-2 **: إنشاء عوامل تحفيزية لمحيط تنافسي**

تستحدث الدول الراغبة في تطوير القطاع أجهزة تهتم بهذا النوع من المؤسسات، كفيلة بتقديم المساعدات اللازمة من مختلف الجوانب التشريعية، التنظيمية، الفنية والمالية، إضافة إلى إعطاء

[1] شيبان آسيا ، مرجع نفسه ، ص ص13-14 .

حوافز للمقاولين للاستثمار بتبسيط الإدارة، مرونة البنوك والجمارك ومصادر دعم نوعية لتستطيع اقتحام مجال المنافسة الدولية.

2-2 : استحداث شبكة معلومات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حيث تطور الأنظمة الإحصائية لهذا النوع من المؤسسات بعد إعطاء تعريف واضح لها، إذ أن تكوين هذا النوع من الشبكات يسمح بتوجيه البرنامج الخاص بها وتقليص المشاكل الإدارية.

3-2 : التكوين والإستشارة

إن الدولة الراغبة في إنجاح قطاع المؤسسات الصغيرة المتوسطة عليها إنشاء شبكة لهيئات التكوين والإستشارة المتخصصة في المجال.

4-2 : المساعدة عن طريق النقابات والجمعيات المهنية

تقوم هذه الأخيرة بإمداد المؤسسات بالدعم الفني والتمويل والدعم في الشؤون القانونية والإعلامية.

المبحث الثاني :مفهوم الصناعات التقليدية و الحرفية

إن التطرق إلى الموضوع الصناعة التقليدية و الحرفية يتطلب تحديد مفهومها و أهميتها من أجل توضيح معالمها ، فضلا على أن عملية التعريف تفيد بمعرفة أحد خطوط التنمية المحلية و تطورها و لا ننسى أنواع و آليات تنمية الصناعات التقليدية و الحرفية .

المطلب الأول : تعاريف للصناعات التقليدية و الحرفية و دورها في التنمية المحلية

أولا : بعض التعاريف للصناعات التقليدية و الحرفية

1- تعريف المجلس العالمي للصناعة التقليدية [1]

أعطى المجلس العالمي أربع تقسيمات للصناعة التقليدية، عرف كل مجموعة على حدى:

1-1: الإبداعات ذات الطابع الفني للحرفيين

وهي أنشطة تتعلق بمواد منتجة لها محتوى إبداعي ، وتستعمل مهارات وتقنيات مرتفعة جدا .

2-1 : الفنون الشعبية والفلكلورية

وهي كل التعابير المستوحاة من الثقافات المحلية والوطنية، والمواد الاستعمالية او التزيينية، والتي تعكس نظرة مشتركة للحياة، وتتطلب درجة عالية من الكفاءة والتقنيات اليدوية.

3-1: الصناعة التقليدية ما قبل التصنيع

وهي ورشات لإنتاج المواد المستوحاة من التقاليد ومهارات الفنون الشعبية، ولكنها مصنوعة يدويا وبكميات كبيرة، وعندما تكثف هذه ا لطريقة إلى حد الوصول إلى توسيع تقسيم العمل، لا تعتبر آنذاك مواد للصناعة التقليدية،ولكن منتوجات مصنوعة بالسلسلة، وتحمل ذوقا محليا وموجهة إلى السوق الواسع.

4-1 : الإنتاج الصناعي

وهو يخص كل نماذج الصناعات التقليدية أو المواد المعاد إنتاجها بواسطة آلات أوتوماتيكية وبكميات كبيرة .

2- تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية [1]

[1] بن العمودي جليلة ، استراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف بالجزائر في الفترة 2003- 2010[1] ، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2011-2012، ص 33 .

قسمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الحرف اليدوية إلى 4 أقسام و هذا وفقا للسوق المستهدف كما يلي :

1-2 : الحرف التقليدية الجميلة

هي التي تعبر منتجاتها عن الخصائص العرقية و التراث التقليدي حيث تكون ذات طابع فريد من نوعه ، تنتج بالوحدة و تصنف ضمن الأعمال الفنية كما تعرض منتجاتها في المتاحف و المعارض الفنية و يتم شرائها من قبل محبي جمع الآثار.

2-2 : الحرف التقليدية

و هي حرف تستخدم أساليب تقليدية و تكون منتجاتها مصنوعة يدويا باستعمال مواد أولية تقليدية وتكنولوجية ، الفرق بينها و بين الحرف التقليدية الجميلة هي أن الحرفيين يلجأون إلى المساعدة من طرف مصممين لمساعدتهم على ضبط المنتج حسب متطلبات السوق مع ضمان ظهور الخصائص العرقية والخلفية التاريخية و المحافظة عليها ، يمكن أن تنتج بكميات كبيرة

3-2 : الحرف التجارية

تكون منتجاتها مصنوعة تقليديا و مكيفة حسب احتياجات و أذواق السوق و بدرجة عالية اتجاه الموضة و تخصص للمشترين الأجانب ، تنتج بكميات كبيرة و باستخدام عدد و أنواع وسائل أكبر وتعرض في المتاجر المتخصصة و المحلات التجارية .

4-2: الحرف المصنعة

و تخص كل نماذج الصناعة التقليدية المعاد انتاجها بواسطة آلات أوتوماتيكية ، تنتج بأحجام أكبر و قد لا يلتزم المنتجون لها بالطابع التقليدي للمنتج .

3- تعريف منظمة اليونسكو [2]

قدمت منظمة الأمم المتحدة " اليونسكو " سنة 1997 ، تعريفا للصناعة التقليدية كما يلي:

تعتبر المنتوجات تقليدية إذا كانت مصنوعة من طرف الحرفيين يدويا، و/أو عن طريق مساعدة آلة يدوية أو حتى آلة ميكانيكية، بشرط أن تشكل المساهمة اليدوية للحرفي المركب الأكثر أهمية في المنتوج النهائي، تنتج هذه المواد بدون تحديد في الكمية، وباستعمال مواد أولية مستخرجة من موارد طبيعية دائمة.

إن الطبيعة الخاصة للمنتوجات التقليدية، تتمخض من خصائصها المختلفة، والتي تجعلها ذات أهمية استعمالية، تجميلية، فنية، إبداعية وثقافية، ما يجعل المنتج التقليدي يجمع بين الناحية الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء.

4- تعريف المنظمة الدولية للتجارة والتنمية

قدمت المنظمة سنة 1969 تعريفا عن الصناعات اليدوية، ميزت فيها الصناعة التقليدية كالآتي " :يطبق تعريف المنتوجات المنتجة باليد على كل الوحدات المنجزة بمساعدة الأدوات والوسائل البسيطة، وكل المعدات المستعملة من طرف الحرفي والتي تحتوي في جزء كبير منها على عمل اليد" ، وتتميز الصناعات التقليدية عن اليدوية بما يلي:

[1] بن صديق نوال ،التكوين في الصناعات و الحرف التقليدية بين المحافظة على التراث و مطلب التجديد ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، ص2012-2013 ، ص ص9-10

[2] شيبان آسيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 105-106

- الخصائص الفنية أو التقليدية المرتبطة بمنطقة جغرافية أو البلد المنتج؛
- منتوجات حرفيين يمارسون غالبا عملهم في المنازل ؛

ثانيا : دور الصناعة التقليدية و الحرفية في التنمية المحلية [1]

إن الصناعة التقليدية فن جمالي و تراث حضاري له أبعاده الاقتصادية و الثقافية العديدة المساهمة في التنمية المحلية من بين هذه الأبعاد أهمها :

- إحياء تراث الأجداد و الحفاظ على ذاكرة الماضي و العمل على استمراريته بما يواكب روح العصر و ينمي مواهب الحرفيين و يظهر ابداعهم و مهاراتهم ؛
- تجسيد سياسة الاعتماد على الذات على المستوى المحلي حيث تعتمد الصناعات التقليدية و الحرفية على حشد الموارد و الامكانيات المحلية من خامات و مهارات و مصادر تمويا محلية ؛
- المساهمة في التنمية المحلية و تحقيق الاستقرار في المجتمع و التوازن في الظانشطة بين المحيط الريفي و المحيط الحضاري بالإضافة إلى المساهمة في معالم السياحة ؛
- الإسهام الفعلي في رفع الدخل الحقيقي لأبناء المجتمعات الريفية و الصحراوية و محاربة الفقر عن طريق تزويد فئات عريضة من المجتمع لمؤهلات حرفية التي تمكنهم من الحصول على مصادر دخل دائمة ؛

و رغم الدور الذي يلعبه قطاع الصناعة التقليدية في تنمية المجتمع و حفاظه على ثقافته و أصالته إلا أن هذا القطاع عانى لفترة طويلة من التهميش و الإهمال مما أدى إلى إعاقة تطوره .

ثالثا: آليات لتنمية الصناعة التقليدية و الحرفية [2]

هناك مجموعة من الآليات لتنمية الحرف التقليدية ومنها الآتى:

1- **تحسين وضع الحرفي**

من خلال رفع قدراته ومهاراته وكفاءته الأدائية، كما يجب تحسين الوضع الإجتماعي له ولعائلته، والعمل على توفير الرعاية الصحية، والتأمين الصحي لهم. فالحرفي هو عماد التنمية وهو المستهدف الأول منها، والمهنة التي يمتلكها الحرفي تحتاج لمهارة عالية، وتخضع لأسس ثابتة موروثة تظهر فيها الجودة أحياناً، والرداءة أحياناً أخرى حسب خبرة الحرفي وحقيقة إلمامه بأسرار المهنة. وعلى مدار تاريخ الحرف كان الحرفى المبتكر هو المحدد والمطور للإنتاج فهو أكثر مرونة فى تفكيره، كما أنه يساير المطلوب، ويحاول جذب المستهلك للمنتج بتميز منتجاته. وقد اختلفت عملية تدريب الحرفى وتنشئته عما كانت عليه فى العصور السابقة، فحتى نهاية القرن الثامن عشر، وبدايات القرن التاسع عشر كانت الثقافة المتوارثة بين الناس جيلاً بعد جيل يكتسبها المرء عن طريق الأسرة التى ينشأ فيها والقيم الأخلاقية، والمعارف والمعتقدات، والأساليب التكنولوجية، وغير ذلك. ولم يكن ينازع هذه الثقافة التقليدية شيئا .

يتضح من الدراسة بمجتمع البحث أن هناك تنمية وتطوير للحرفيين عن طريق تدريبهم على التصميمات والرسومات الحديثة فى الإنتاج من قبل بروتوكول إتفاق مركز الحرف التقليدية بإسم وزارة الثقافة مع

[1] سهيلة عبد الجبار و حاجي كريمة ، واقع الصناعة التقليدية الجزائرية بين قصر النظر التسويقي و تحدث المنافسة ، جامعة بشار ،2011-2012 ص ص50-51

[2] قدور فريدة ، مساهمة الحلي التقليدية في التنمية بمنطقة تلمسان ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ، 2012-2013 ، ص 75

مدرسة الأمير تشارلز، بالإضافة إلى محاولة الدولة فى تطوير طرق الحرق غير الصحية لحماية الحرفى من التلوث الناتج عن طرق الحرق التقليدية للمنتجات الفخارية.

2- **تحسين أوضاع الحرفة**

من خلال رفع الشأن الإجتماعى لأصحاب الحرف الموروثة، وتأسيس نقابة عمالية فنية لهم، وإقامة ورش بشكل مكثف لنقل الخبرات التقنية، والتوسع في التعليم والتدريب للحرف. وورش فنية لتدريب الحرفيين على الطرق الحديثة فى التصميمات، بالإضافة إلى قيام مركز الحرف التقليدية بتدريب الحرفيين المهتمين بالعمل الحرفى فى إطار المنحة التعليمية .

3- **رفع مستوى المنتج الحرفى**

من خلال الإستفادة بنتائج الأبحاث العلمية. ويتضح هذا فى مجتمع البحث من خلال قيام الحرفيين المتعلمين بالإطلاع على ما هو جديد فى طرق زخرفة، ورسم وطلاء المنتجات بأشكال وأساليب حديثة، وذلك لتطوير وتحسين مستوى المنتج الذى يقوم الفخرانى بإنتاجه بالورش.

4- **فتح أسواق لترويج المنتج الحرفى**

يتم ذلك من خلال الدعاية له في المطبوعات، والمعارض الطوافة الداخلية والخارجية، والإعلام عنه. ويتضح ذلك فى مجتمع البحث فى إعتماد أغلب الحرفيين فى ترويج المنتجات عن طريق: الإشتراك فى المعارض، والعرض فى الأسواق ،ومعرض مركز الحرف التقليدية؛ بجانب قيام مركز الحرف التقليدية بعرض منتجاته فى مطبوعات (برشور)، وأيضاً قيام بعض الحرفيين المتعلمين بعمل صفحة على الإنترنت يعرض فيها أنواع المنتجات التى ينتجها بالورشة.

المطلب الثاني : أهداف و أهمية الصناعات التقليدية و الحرفية

أولا: أهداف و مهام الصناعة التقليدية و الحرفية [1]

1- أهداف الصناعة التقليدية و الحرفية

تسعى غرفة الصناعة التقليدية و الحرف إلى تحقيق جملة من الأهداف تتلخص فيما يلي :

- حماية الصناعة التقليدية و الحرف و تثمينها ؛
- تحسين إطار تنمية الصناعة التقليدية و الحرف ؛
- ترقية الصناعة التقليدية ؛
- توجيه الحرفيين و الإجابة عن انشغلاتهم ؛
- مرافقة الحرفين المسجلين من خلال برامج التكوين ؛

2- مهام الصناعة التقليدية و الحرفية

تتجسد أهم مهام غرفة الصناعة التقليدية و الحرف في النقاط التالية :

- مسك و تسيير سجل الصناعة التقليدية و الحرف ؛
- ترقية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف و تطورها ؛

[1] أمينة عبد الله سالم علي ، أثر السياحة في تطوير بعض الحرف و الصناعات التقليدية ، دار العلم و الايمان للنشر و التوزيع ،2004 ، ص-133 -134

- القيام بأعمال التكوين و تحسين المستوى و تجديد المعلومات لصالح الحرفيين التابعين لدوائرها الاقليمية ؛
- تمثيل و تزويد السلطات العمومية و الهيئات الولائية و الوطنية بالمعلومات و المقترحات التي تتعلق بالصناعة التقليدية و الحرف ؛
- التشاور و الاستماع لآراء و شكاوي الحرفيين ؛

ثانيا : أهمية الصناعات التقليدية و الحرفية

بات قطاع الصناعة التقليدية و الحرف يحتل مكانة هامة نظرا لدوره الفعال على مختلف الأصعدة

1- **على الصعيد الثقافي و الحضاري** [1]

تعتبر الصناعة التقليدية و الحرف لدى كل شعوب العالم أحد مقومات الشخصية الوطنية الأساسية ،لأنها تميز خصوصية المجتمع و هويته وأصالته كما تعبر عن تراكمات الناتج الحضاري لإنسان المنطقة الذي تفاعل مع الطبيعة بمقدراتها المحلية مبرزا قدراته الإبداعية في انتاج ما هو بحاجة اليه للاستعمالات اليومية أو الموسمية المتراكم عبر السنوات الذي ساهمت فيه الأجيال السابقة و المتعاقبة بلمساتها الإبداعية المتراكمة عبر العصور المتعاقبة .

و بالتالي يعد الحفاظ على الصناعة التقليدية هو صميم الحفاظ على تراث الأجداد كما يعد عنوانا للشخصية المعنوية لكل الأمة ، مما جعل كل دول العالم منها الجزائر تولي أهمية كبيرة لهذا العنصر الحضاري من خلال التوجه العام للدولة .

2- **على الصعيد الإجتماعي**

للقطاع قدرة كبيرة في امتصاص البطالة و خلق فرص العمل و هذا للوسائل البسيطة التي يحتاجها الحرفي في عمله ليمارس أي نشاط كما بامكان القطاع أن يشكل نسيجا اقتصاديا للأسر المنتجة مما سيؤثر ايجابيا شبكة العائلات الاجتماعية من خلال رفع المستوى المعيشي .

3- **على الصعيد الاقتصادي** [2]

1-3 المساهمة في الناتج الداخلي الخام

تحقق الصناعة التقليدية جزءا هاما من القيمة المضافة التي تكون مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى نتيجة اعتمادها على العمل اليدوي ، و الموارد المحلية ، ما يساهم في زيادة ثروة البلاد ، و هذا ما ينعكس على مسار النمو الاقتصادي إذ تساهم الصناعة التقليدية في تونس ب 3% من الناتج الداخلي الخام ، في حين تساهم في المغرب ب15 % .

2-3 إنشاء مناصب الشغل :

تستطيع الصناعة التقليدية و الحرف تعبئة اليد العاملة بصفة كبيرة و بتكاليف بسيطة ،إذ تمتلك البلدان الأوروبية قرابة سبعة ملايين مؤسسة حرفية تشغل 22 مليون عامل .

3-3 المساهمة في ايرادات الدولة من الصادرات

[1] بن صديق نوا ل ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 13-12

[2] شيبان آسيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 108-109

إن قطاع الصناعة التقليدية و الحرفية قطاع انتاجي يتميز بمردود اقتصادي هام من خلال توظيف استثمارات بسيطة ، و ما يجعلها تمتلك قدرة تصديرية هو ميزتها النسبية مقارنة بالبلدان الستوردة لها , و بالتالي فهي توفر للدول عائدات دائمة و زيادة في الدخل من العملة الصعبة .

4-3 تثمين القطاع السياحي

تلعب الصناعة التقليدية دورا مهما في تدعيم و ترقية القطاع السياحي ، إذ يسعى السواح لإكتشاف البلدان و التعرف على إرثها الثقافي و الحضاري من خلال اقتناء منتوجاتها التقليدية .

4-3 **تقليص النزوح الريفي**

يستجيب قطاع الصناعة التقليدية للأهداف الوطنية المتعلقة بإحداث نوع من التوازن في التوزيع الديمغرافي للسكان ، و نوزيع الدخل في المحيط الريفي من خلال تهيئة و إنشاء مناطق نشاط مصغرة للصناعة التقليدية ، تسمح بتخفيف الضغط الديمغرافي على المدن ، و تعمل على الاستغلال الأمثل للموارد البشرية ، و تساهم في تغطية الحاجات الأساسية للمستهلكين ،و كذا تحافظ على الحرفة التقليدية في الأرياف .

يمكن تلخيص أهمية الصناعات التقليدية و الحرفية في الشكل الآتي :

الشكل رقم (I –02) : أهمية الصناعات التقليدية و الحرفية

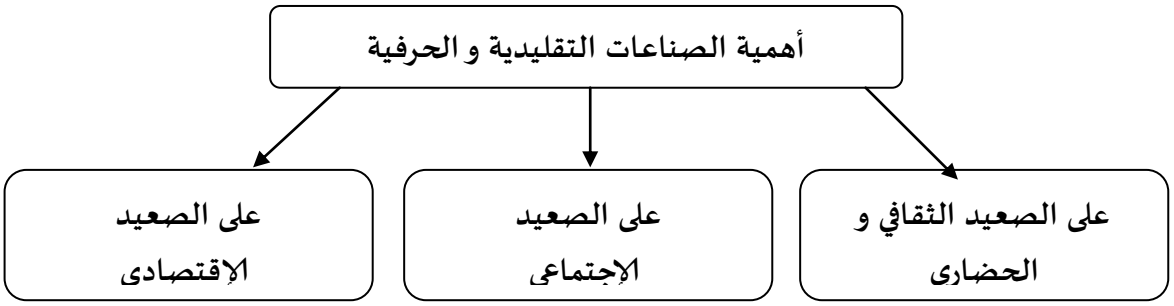

المصدر: من اعدد الطالبة من خلال المعلومات المقدمة

المطلب الثالث : أنواع الصناعات التقليدية و الحرفية

أولا: الصناعة التقليدية الوظيفية و الصناعة التقليدية الفنية [1]

1- **الصناعة التقليدية الفنية**

"تعتبر صناعة فنية عندما تتميز بأصالتها و طابعها الانفرادي و إبداعها " يشير هذا التعريف على أن هذا الصنف من الصناعات التقليدية يخص بصفة الإنفرادية في الابداع الفني وصفة أصالة المنتوج التقليدي ، هذه الأخيرة تشير إلى مجمل التعابير المتعلقة بالتقاليد و الفنون لمختلف المناطق الجغرافية المحلية . إلى جانب هذا فإن هذا النوع يتطلب تأهيل عالي للحرفي في المجال الفني و خاصة في الحرفة ، هذا إضافة إلى خاصية استبعاد نظام تقسيم العمل في هذا الصنف من الحرف و تشمل الوظيفة الرئيسية لمنتوج هذا الصنف من الصناعات التقليدية في الوظيفة التزيينية أساسا ، و في وقت نلاحظ أن المنتوجات التقليدية الفنية تتميز بارتفاع أسعارها لأنها تستغرق مدة طويلة في الصنع و تتطلب مهارات فنية عالية .

2- **الصناعة التقليدية الوظيفية**

[1] بن صديق نوال ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 14-15-16-17-18-19-20 .

هذا الصنف لايعتمد أكثر على المهارات الفنية العالية مقارنة بالفنية ، و تتسم فيها التصاميم الفنية عادة بالطابع التكراري و البساطة . و يعتمد هذا النوع من المنتوجات في نشاطها على العمل المتسلسل ، توزيع المهام في كل مراحل الإنتاج و هذا بغض النظر عن الحرفيين الذين ينتجون منتجات استعمالية و الذين يعملون منعزلين في منازلهم ، و تتمثل أهمية منتجات هذا النوع في قيمتها الاستعمالية في الحياة اليومية وهذا الأخير معرض لكثير من منافسة على المستوى الداخلي و الخارجي ، وهذا راجع لضغوط المنتجات الاحلالية لقطاع الصناعات التقليدية التي تنافسها في السعر و النوعية .

ثانيا : الصناعة التقليدية لإنتاج المواد

"وهي كل صنع لمواد استهلاكية عادية ، لا تكتسي طابعا فنيا خاصا و توجه للعائلات و للصناعة و الفلاحة " ، و تسمى أيضا الصناعة التقليدية الحرفية و النفعية الحديثة .

و يختلف هذا النوع من الصناعة عن الصناعات التقليدية في كونها تعتمد على درجة أكبر من تقسيم العمل و تعرف خاصة باسم " الصناعات الصغيرة " و قد يمثل صاحبها مقاولا من الباطن ، وتختلف هذه الصناعة أيضا عن الصناعات التقليدية في كونها لا ترتبط بتقاليد و تاريخ الشعوب و لاتعني السائح مباشرة كونها منتشرة في كل بلدان العالم .

ثالثا : الصناعة التقليدية و الحرفية للخدمات

هي مجمل النشاطات التي يمارسها الحرفي و التي تقدم خدمة خاصة بالصيانة أو التصليح و الترميم الفني بإستثناء تلك التي تسري عليها الأحكام التشريعية الخاصة .وأهم مايميز هذه الصناعات هي بكونها ذات قيمة مضافة ضعيفة ، لأن نشاطاتها خدمية غير منتجة للسلع المادية .

و يمكن التلخيص في الشكل التالي :

الشكل رقم(I –03) : أنواع الصناعات التقليدية و الحرفية

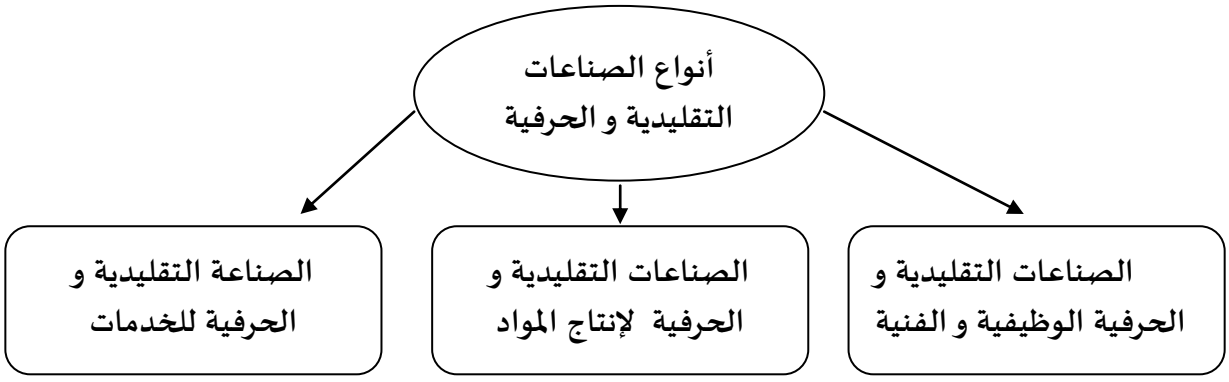

المصدر: من اعداد الطالة من خلال المعلومات الموجودة

المبحث الثالث : تشخيص الصناعات التقليدية و الحرفية في الجزائر

يتوقف التشخيص الصحيح لقطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر على استعراض أهم المفاهيم .وعلى هذاالأساس قمنا بإستخلاص دور و واقع الصناعات التقليدية و الحرفية في الجزائر ، وأهم المشاكل التي تواجهها ، وتثمين كل هذا بسرد أهم المقومات الصناعات التقليدية و الحرفية في الجزائر.

المطلب الأول : واقع الصناعات التقليدية و الحرفية في الجزائر

أولا : التعريف الجزائري للصناعات التقليدية و الحرفية و المؤسسات المؤطرة لها :

1- **التعريف** [1]

تم تحديد تعريف جزائري للصناعة التقليدية والحرف بصدور الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 1996/01/10 المحدّد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف والنصوص التطبيقية لها، حيث نصت المادتين 5 و6 أنّ: "الصناعة التقليدية والحرف هي كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي وتُمارس بصفة رئيسية ودائمة، وفي شكل مستقر أو متنقّل أو معرضي، وبكيفية فردية أو ضمن تعاونية للصناعة التقليدية والحرف أو مقاولة للصناعة التقليدية والحرف".

و تعدّ الصناعة التقليدية والحرف من الصناعات الصغيرة التي تمتلك فيها الجزائر قدرات هائلة كصناعة تساهم في تفعيل الآليات الإقتصادية، حيث تتمتع هذه الأخيرة بتشكيلة متنوّعة جدا من الفروع، فحسب المرسوم التنفيذي رقم 07-339 المؤرخ فيà 2007/10/31 تضم قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف 24 قطاع نشاط(3) يحوي 338 حرفة .

2- **كيفية التسجيل في سجل الصناعة التقليدية و الحرف** [2]

كل شخص تتوفر فيه شروط التسجيل حسب التشريع الحالي، و يريد مزاولة نشاط تقليدي في إطار فردي أو منظم في شكل تعاونية أو مؤسسة للصناعة التقليدية و الحرف عليه بتقديم طلب التسجيل وفقا للشروط التالية:

- طلب خطي ؛
- الوثائق التي تنبث المؤهلات المهنية الموافقة ؛
- شهادة الميلاد المعني ؛
- شهادة الإقامة ؛
- مستخرج من صحيفة السوابق العدلية ؛
- الترخيص من طرف الإدارة المختصة للنشاطات المنظمة؛
- شهادة الوضعية الجبائية. ؛
- نسخة من عقد الملكية أو عقد الإيجار المحلي ؛
- محضر إثبات وجود المحل ؛

[1] بن العمودي جليلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 34

[2] دليل الحرفي ، مطوية مقدمة من مديرية السياحة و الصناعة التقليدية ،سنة 2018

الشكل رقم (I –04) : كيفية التسجيل في سجل الصناعة التقليدية و الحرف

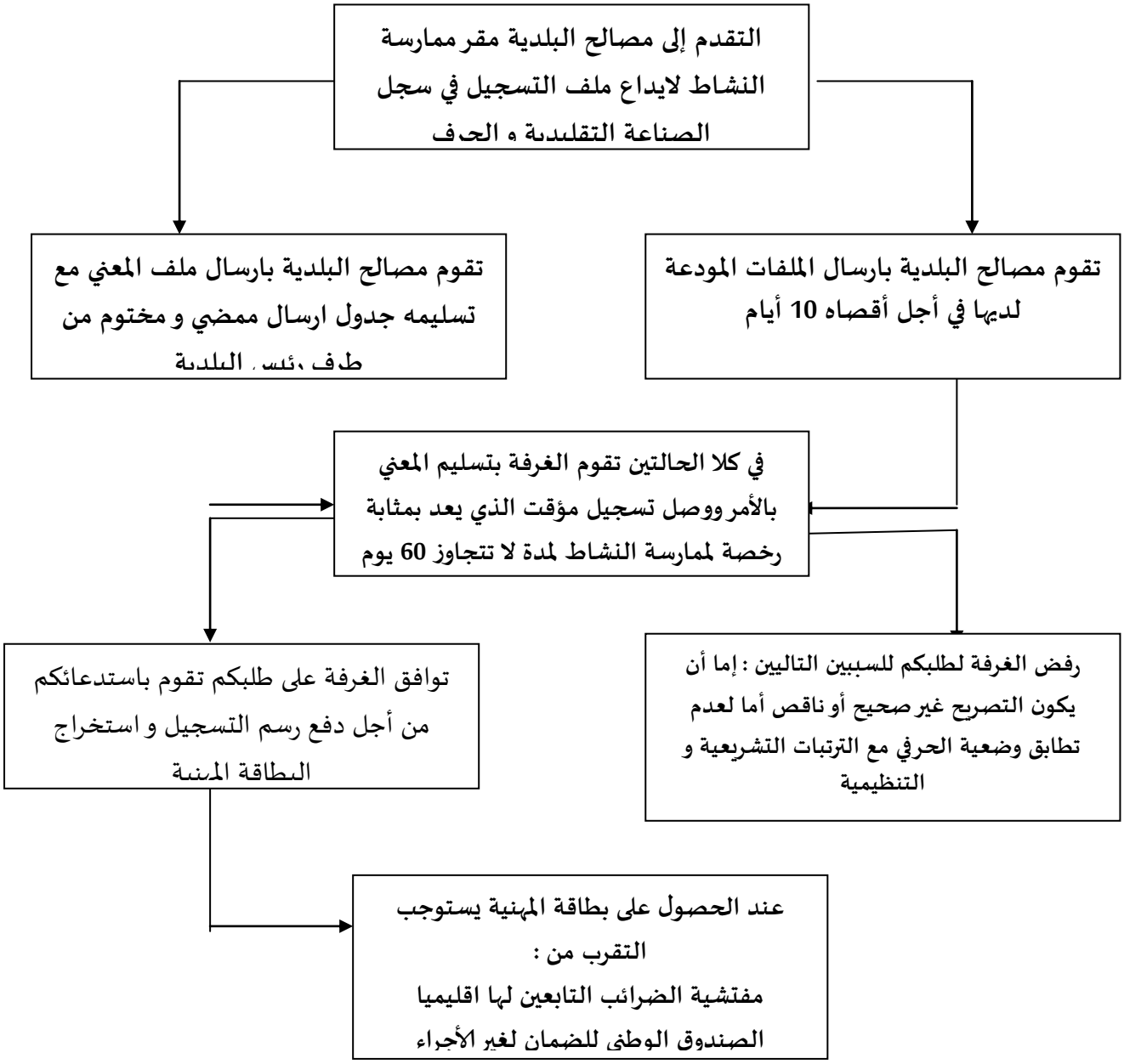

المصدر: من الطوية المقدمة من مديرية السياحة و الصناعة التقليدية

3- المؤسسات المؤطرة لها [1]

3-1: الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-92 و هي تؤدي المهام التالية :

- حماية و تطوير و ترقية كل ممارسة للصناعة التقليدية ؛
- ترويج وتسويق المنتجات التقليدية في الأسواق المحلية و الدولية ،؛

[1] مطوية تحت عنوان الدليل الحرفي ، مرجع نفسه

- تنظيم و تأطير التظاهرات الترقوية ؛

2-3: الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية و الحرف

أنشأت الغرفة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم : 101-97 المؤرخ في 29 مارس 1997 الذي يحدد تنظيمها و مهامها و من بينها :

- ترقية و تطوير الصناعة التقليدية و تنمية انتشارها ؛
- تنظيم التشاور بين الحرفيين ؛
- تنظيم أو المشاركة في تنظيم اللقاءات و التظاهرات الحرفية ؛
- إقامة علاقات مع المنظمات الخارجية التي تسعى إلى نفس أهداف الغرفة الوطنية ؛

3-3: غرفة الصناعة التقليدية و الحرف

أنشأت عام 1992 و أعيد تنظيمها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 100-97 المؤرخ في 29 مارس 1997 الذي يحدد تنظيمها ، و تعتبر الغرف كمنتديات للمهن الحرفية و فضاء يجمع مابين الإدارة و الحرفيين و ممثليهم ، و من بين مهامها :

- مسك سجل الصناعة التقليدية و الحرف .
- ترقية و تطوير قطاع الصناعة التقليدية و الحرف .
- أعطاء الشباب فرصا للاستثمار
- التعريف بالمنتجات الخاصة بالصناعة التقليدية على الصعيدين الوطني و الدولي و ذلك عن طريق التنظيم و المشاركة في التظاهرات الترقوية .

1-3-3: نشاطات غرف الصناعة التقليدية و الحرف

2-1-3-3 : التمهين

يمكن الحصول على تأهيل مهني عن طريق التكوين في أحد مراكز التكوين المهني أو عن طريق التمهين لدى حرفي في حالة التمهين أو اكتساب مهارة شخصية .

2-1-3-3: التكوين

في غرف الصناعة التقليدية و الحرف يمكن أن تلقي عدة أنواع من التكوين حسب الحاجة و تجاوز المشكل أو سد النقص بالنسبة للحرفي يوجد عدة أنواع منها : التكوين عن بعد ، التكوين الميداني في العديد من التخصصات الحرفية ، دورات تكوينية في مجال التسيير و الإلمام بمحيط المؤسسة عل سبيل المثال برنامج B.I.T

3-1-3-3: المتابعة و المرافقة

في إطار التعاون الدولي بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي و كذا الدولة الألمانية و الإسبانية تم تكوين مستشارين و دورات تكوينية للقيام بمهام خلق و تنظيم تجمعات مهنية حرفية للنهوض بالقطاع و لخلق ديناميكية تبادل المعرفة و الخبرات المهنية .

ثانيا : دور الحرف و الصناعات التقليدية في تنمية المجتمع الجزائري [1]

لعبت الصناعات و الحرف اليدوية دورا هاما في تنمية المجتمع من خلال مساهمتها في تحقيق عدة أهداف :

- المساهمة في تنويع المنتوج السياحي ؛
- تجسيد سياسة الاكتفاء الذاتي من خلال الاعتماد على الذات و تشجيع روح العمل و الإبداع ؛
- إعادة الاعتبار لبعض الحرف اليديوة و حماية التراث الوطني ؛
- لإسهام الفعلي في احداث مناصب شغل بآلات بسيطة و غير مكلفة مقارنة بالنشاطات الأخرى ؛
- رفع الدخل الفردي و بالتالي تحسين مستوى الاجتماعي للاسر ؛

ثالثا: واقع الصناعات التقليدية و الحرفية في الجزائر [2]

تتمثل أغلب الصناعات الصغيرة في الصناعات التقليدية والحرف. وتتمتع هذه الصناعات في الجزائر بتشكيلة متنوعة جدا من الفروع أهمها: صناعة الزرابي والنسيج, الحلي التقليدية, الفخار الفني والتقليدي, صناعة الجلود, صناعة النحاس, الخياطة والطرز التقليدي.

و يمتلك قطاع الصناعات التقليدية في الجزائر قدرات هائلة كصناعة تساهم في تفعيل الآليات الاقتصادية خاصة التنمية المحلية التي تهدف إلى تشغيل اليد العاملة للمنطقة وتحقيق إيرادات تمول التنمية.

لقد بلغ سنة 2017 إجمالي عدد النشاطات الحرفية والتقليدية حسب تقرير وزارة الصناعة و المناجم في الصناعة التقليدية والحرف 243699 نشاط حرفي أي ما نسبته 22.99من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في حين بلغ عددها نشاطها في 2016 ب 235242 تقدر بنسبة 23.01 %.

حيث تتميز الصناعات التقليدية الوطنية بميزتين:

- يعتبر منتجا فريدا ومتميزا ينتج من بيئة محلية خا صة بمكوناتها الطبيعية والثقافية والاجتماعية, وهذا ما يسمح للمنتج أن يضع ضمن معايير مرتبطة بمعرفة مميزة وإبداع محلي ينتج عنه تصاميم منفردة ذات ميزة تنافسية من حيث النوعية (التصميم – الألوان – والرمزية) ؛
- يتميز المنتج التقليدي الجزائري بتنوع كبير في تشكيلة المنتجات التقليدية التي استطاعت مثيلاتها في دول أخرى التي تخلق لنفسها أسواق دولية ، مثل صناعة الزرابي ، صناعة الحلي التقليدية في ايطاليا بشكل خاص, صناعة الخزف في الصين, وتملك هذه الأسواق حصة معتبرة في مجموع المبادلات الدولية؛

المطلب الثاني : مقومات وتطلعات الصناعات التقليدية و الحرفية في الجزائر

أولا : مقومات الصناعات التقليدية و الحرفية في الجزائر

للجزائر مقومات حضارية متعددة و متنوعة و ثرية بالتقاليد و العادات و المظاهر الممزوجة بين الأصالة

[1] جعيل جمال و اسماعيل زحوط ،الحرف والصناعات التقليدية كفرص لترقية السياحة الداخلية في الجزائر ، ملتقى دولي تحت عنوان فرص و مخاط السياحة الداخلية في الجزائر ، جامعة الحاج لخضر ،الجزائر ،2012-2013 ، ص15

[2] مفيد عبد الاوي و ناجية صالحي ، دور المؤسسات" الصناعات التقليدية و الحرف " في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية ، ملتقى دولي تحت عنوان استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، يومي 18-19 أفريل 2012 ،الجزائر ، ص 11

و الحداثة بالإضافة إلى امتلاكها للحرف اليدوية و الصناعات التقليدية ذات النوعية الرفيعة و المنشآت الحديثة التي تثري معالم السياحية ، بحيث تناقلتها الأجيال و توارثت تقنياتها و أشكال زخرفتها منها : صناعة النحاس ، الزرابي ، الجلد ، النسيج ،.....الخ .

1-صناعة النحاس و الجلد [1]

1-1صناعة النحاس

ترجع صناعة النحاس الجزائرية الى العصر الوسيط و تستوحي جانب واسع من الأتراك و هي مركزة حول القصبة و أحياء مخصصة لها في مدينة الجزائر، تلمسان ، قسنطينة ،و بدرجة أقل في غرداية و تندوف ، و تظهر ثراءا كبيرا في فن الزخرفة فمن القيروانة إلى المحبس مرورا بالطاسة و التفتال حيث تظهر هذه المزهريات و الأواني بجمال لا نظير له ، حيث تضاءل عدد الحرفين في مدينة الجزائر التي اختفت منها مايسمى "بزنقة النحاسين " و تعتبر إرثا عثمانيا من أهم اختصاصاته : المجلس ،ابريق الشاي "البراد"،الطاجين "آنية كسكس ذات غطاء مخروطي "،البابور ،الطاسة ، المرجل ،المهراز،السنيوة ، أما الأطباق فهي من اختصاص القسنطيني فهو يدمج الرموز الزخرفية الشرقية بشكل أكبر،و من بين منتجاتها المحلية : الجلاس ، المرش القطارة ، و هي أدوات للتنظيف تشهد عن تقليد حضري .

و تربط تلمسان بين الفن الأندلسي و تراث الموحدين بموهبة فنية فائقة ،فقد صارت هذه المدينة متخصصة في صناعة مساند الكتب و الثريات و الأطباق و مطرقة الباب الشهيرة ، كما يلاحظ إنتاج الأواني الأكثر استعمالا في الحياة اليومية في غرداية "أواني للغلي والأطباق "و في تندوف "قدر،أباريق ".

2-1 صناعة الجلد

إن صناعة الجلد ترتبط بجغرافية تربية المواشي ، إلا أن جذورها تعود إلى أبعد الأزمنة منذ عصر ماقبل التاريخ كان الإنسان بحاجة للاقتيات عن طريق الصيد ، حيث تضمن هذه الصناعة إنتاج السروج و الأحذية و الأحزمة وغلافات الوسادة و الأواني وأغمدة السيوف ، و يعرف جلد تلمسان المتأثر بقوة الثقافة الأندلسية بروسوماته و أشكاله التي نجدها عل أحذية السروج ، المحافظ و محافظ النقود و في الجنوب الكبير يتميز المنتوج بالجودة التي تلاحظ على العرق "حقائب السفر"و السديرة "حافظة السروج الترابت "، حافظة النقود لكن الأمر الذي يعيق مسيرة هذه الصناعة هو طغيان منتوجات تجارية غير مشروعة عل التقاليد و في نفس الوقت يسعى الحرفيون إلى الحفاظ عليها رغم هيمنة الإنتاج الصناعي المنافس للصناعات التقليدية

2-صناعة الزرابي ، النسيج و آلات الموسيقية

تختلف صناعة الزرابي و النسيج من منطقة إلى أخرى لكنها ترمي إلى حضارة الأمة الجزائرية و امتداد جذورها التاريخية و المقومات الأساسية لها ، كما تشتهر كل منطقة جزائرية بالآلات الموسيقية الخاصة بها

1-2 صناعة الزرابي و النسيج [2]

احتفظت صناعة الزرابي و النسيج بوفرة و ثراء طرزها إذ عجزت بصمات الزمن عن إتلاف طبيعة وجمال الزبية و صيانة الأشكال و الأساليب الأصلية حتى وإن أدخلت لمسات عصرية على بعض الزرابي و يوضح

[1] بن صديق نوال ، مرجع سبق ذكره، ص ص 40-41

[2] بن صديق نوال ، مرجع نفسه، ص ص 42-43

تنوعها الاحتكاك الثقافي الذي ميز تاريخ هذا الفن البربري و العربي الاسلامي و الإفريقي و حتى الشرقي في نفس الوقت كما سمح قرب البحر الأبيض المتوسط بتوحيد الأساليب من أجل تعبير مشترك .

يتميز الشرق الجزائري بإلتقاء "الحراكتة "(الأوراس)و "النمامشة "(تبسة ، خنشلة)في الشكل و لاتزال زربية "الحراكتة" الأسطورية تحافظ على الرمزية البربرية الشرقية السليمة ،أما القبائل الصغرى فقد طورت زربية "المعاصيد "(مسلة ،برج بوعريريج) و زربية "فرقور"(سطيف ، بجاية)الرسومات البربرية رغم بعض اللمسات الشرقية ،و في القبائل الكبر تبقى زربية "آيت هيثام " الدقيقة و المتحفظة التي يسيطر عليها الخيال الشعبي الريفي ، الزربية الأكثر تمثيلا لهذا الفن ، في حين احتلت زربية "قلعة بني راشد " المرتبة الأولى في ناحية وهران بإعتبارها الزربية الأكثر أصالة ، إذ أنها تربط بين العمق البربري من التراث و الإضافة الإسبانية العربية

و تمثل زربية جبل عمور " ذات البراعة في النسيج المستلهمة من التراث البربري ذو الصرامة الكبرى و المنسجم في أساليبه الذي يشكل أحد أروع النماذج في الجزائر.

كما تكتسب زربية "بني يزقن" في غرداية الصفة العالمية بسبب خروجها في معظم المعارض الجزائرية في الخارج لتمثيل الجنوب الجزائري ، وبتغلغلنا في الجنوب الكبير نجد زربية "واد سوف " التي حافظت على التأثيرات العثمانية إلى جانب نسيج "دوكالي "(أدرار) و نسيج "تيميمون" اللذان حافظا على مزاياهما و هكذا احتل النسيج الجزائري مكانة سامية بين الدول إضافة إلى إعتباره موردا اقتصاديا كونو مصدر قوت للعديد من العائلات منذ القدم .

2-2 صناعة لآلات الموسيقية

صناعة الآلات الموسيقية فن منح الخشب سحر ذا الصوت الرناني ، ويتم تداوله في كل من الجزائر العاصمة ، البليدة ، تلمسان ، الأغواط ، تيارت ،و من بين منتجاته : آلات الغيطة ،الناي ، العود ، القانون ، البندير ، القصبة.

3-صناعة الحلي و فن الطرز

يعتبر كل من الحلي و فن الطرز فنا حضاريا يقدم عبر الأشكال و الألوان و التقنيات شهادة حية لزمان مضى ،و يشكل كل عمل زيادة للمظهر الابداعي الابتكاري انعكاسا للحياة اليومية .

1-3 صناعة الحلي

من ملهمات متعددة يبقى الحلي الشاهد الحي على عبقرية اجتازت كل السنين من فترة ما قبل التاريخ مرورا بالعصر القديم و العصر الروماني ، البزنطي إلى ظهور الإسلام مؤلفة تدريجيا خلاصة لمختلف الفترات ،إن العدد المذهل للمحلات و في وفي زمن قريب ليس بالبعيد يميز شوارع الجزائر العاصمة ، قسنطينة و تلمسان يشهد على تطور صناعة الحلي .

أما منطقة القبائل فتتمركز صناعة الحلي بيها في منطقة " بني يني "في تيزي وزو و هذا لعشق أهل هذه المنطقة صناعة الحلي ، حيث تعرض حلي هذه المنطقة في الكثير من الأعياد و المهرجانات مما يجلب انتباه السائح بإعتبارها تحف نادرة و اكتساب الألوان الزاهية المتمثلة في الأصفر الذي يدل على لون الشمس و الأزرق المستمد من زرقة السماء ، و الأخضر الذي يمثل خضرة جبال تيزي وزو ، كما استفادة حلي "آيت يني " الفضي من تقنية الطلاء المستعملة في القرن 15. و قد قاوم الحلي الشاوي ظروف قاسية و حافظ بالرغم من

الصعوبات على أصالة شكله الذي يختلف عن الحلي القبائلي مع بعض التشابهات القليلة "كالأزيم الشاوي "،"المشب " القبائلي ، ويشبه أكثر حلي منطقة مسيلة مع خصوصية بعض المزايا فيه بسبب التأثيرات الخارجية(الرومانية ، البيزنطية .....).

2-3 فن الطرز [1]

يشهد فن الطرز الحضري و الدقيق عن براعة متجددة بواسطة مختلف المساهمات الثقافية كما يصف الماضي القريب و البعيد من خلال النسيج الذي يجمع بين الأناقة و الابداع .

في الجزائر العاصمة يتم البحث عن الأناقة عبر "البنيقة "، "القفطان"،"الكراكو" بإعتبارهم كنوز للخياطة الرفيعة للجزائر العاصمة القديمة بأنواع الطرز المختلفة (طروز أو طريز ،القرقاف النجوم أو كنتيل) خاطت الأيادي المتقنة ذات البارعة المشهود لها أجمل لوحات فن الزخرفة العربية على قطع قماش التي انتقلت من "القرقاف" إلى الفتلة حيث يترك الطارز أو الطارزة مجالا واسعا لتخيلاته الابداعية و تكتشف الأعراس عن الابداعات و الأزياء السائدة ، و بانشغال واحد يتمثل في إثارة الإعجاب و جلب الإنتباه .

في هذا النطاق أيضا تحافظ و تطور البليدة ،مليانةو القليعة على الاتجاه الحضري و تركب أعمال فنية بانسجام كامل مع الارث الجزائري القديم ،أما في عنابة فيتميز الطرز المسمى "النابل " بالرسومات المزهرية و هذا راجع للتأثيرات القادمة من تونس ،من جهة أخرى يستلهم الطرز في مدينتي تقرت و المنيعة من شمال البلاد .

4-صناعة الفخار ، الزجاج و السلالة

يعتبر كل من فن الخزف أو الفخار و السلالة من الفنون العربية القديمة المعروفة لدى الفارسيين و المسلمين بالإضافة إلى الزجاج المنفوخ ذا الأصل التركي العربي و الأندلسي .....الخ .

1-4 صناعة الفخار

تعود فن صناعة الفخار إلى آلاف السنين ، حيث تدمج الخزافة الجزائرية مساهمات الحضارات التي تعاقبت على بلدنا الزخرفة المنقوشة أو المرموشة مستوحات من الفنون المعروفة لدى الفارسيين و المسلمين "فن المنمنمات ، رسوم صغيرة منجزة بدقة ، الزخرفة على الخشب ، فن التنوير بالألوان ، فن الخط ..."، إلا أنها تبقى من أصل عربي أندلسي .

تتقاسم قالمة و المسيلة في الشرق وآيت خليلي في منطقة القبائل سعفة نوعية و تتشابه مراحل التصنيع مع بعض الاختلافات من منطقة إلى أخرى مما يعطي لهذا الفن وجوه متعددة .

و بشهرتها المرشحة تربط خزافة القبائل بين البساطة و الوظيفة ، الصلابة ، الجمال و القيم الإنسانية سواء صنعت في " المعاتقة "،"بونوح" أو "آيت خليلي " فإنها تبررنفس الرمزية ، و تبدي خزافة القبائل الصغرى نفس مميزات الصلابة و الوظيفة لكنها خلافا لخزافة القبائل الكبرى تحمل علامة تأثر أكبر بالحضارات الفينيقية الرومانية و التركية ،و في الأوراس نجد أن المحيط القاسي يفرض على هذا الفن القساوة في الأشكال و الألوان

[1] بن صديق نوال ، مرجع نفسه ، ص ص44-45

2-4 صناعة الزجاج[1]

خضعت صناعة الزجاج لتأثيرات واسعة ناتجة عن تواجد الأتراك في الجزائر إضافة إلى التأثر بالثقافة الأندلسية و تحت أشكال متعددة و تنقسم هاته الصناعة إلى نوعين :

- زجاج منفوخ : مصابيح ، كؤوس الشاي ،قارورات العطر و علب الحلوى ؛
- زجاج مطروق : زجاجات البناءات و زجاج النوافذ ؛

3-4 صناعة السلالة

السلالة فن قديم يرجع إلى عهد حضارة وادي الرافدين و المصريين إلى أن الرومانيين هم الذين تولو تطويره و تصديره و هو يسمح بتطبيقات منزلية .

و تشتغل بوسعادة قصبة أسل الهند ،بينما يصنع في القليعة ، و مدينة الجزائر العاصمة الحصائر ، السلل ، القفف ، الكراسي ، أطباق من الحلفاء و الرافلية و قصبة أسل الهند .

ثانيا: تطلعات الصناعات التقليدية و الحرفية في الجزائر[2]

تسعى الجزائر حاضرا إلى النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية و الحرفية و السعي به في مسار التنمية المستدامة و بغرض التفعيل المحكم لهذا القطاع الحيوي ، تم وضع خطة تنموية و برنامج عملي شامل في 2010 على المدى المتوسط يطمح إلي :

- إحداثا لمناصب شغل للشباب بالقطاع يستوجب استثمارا ضئيلا بالمقارنة مع قطاع الصناعة ؛
- تكثيف النشاطات الاقتصادية المحلية يكون منبع للدخل المنشأ للحركة التنموية و المحرك الأساسي لتطوير الطلب المحلي ؛
- الرفع من مستوى الكفاءات المهنية و المعرفة التقنية الي تحرر روح المبادرة و الاعتماد على النفس و خاصة عند فئة الشباب ؛
- المساهمة الفعالة في المجهودات المبدلة من طرف الدولة في تطوير استقلالها و الحد من التبعية الخارجية ؛
- المشاركة في تغطية متطلبات و احتياجات السكان فيما يخص السلع و الخدمات ؛
- تنظيم المحيط الجغرافي بخلق و مضاعفة أقطاب النشاطات الصغيرة كوسيلة لتثبيت السكان في مناطقهم و التقليل من النزوح الريفي ؛
- إعطاء دور و مكانة للصناعة التقليدية في أن تكون سفيرا للثقافة الجزائرية في الخارج و مكملا لعائداتها ؛
- وضع النصوص الرسمية و التشريعية ، الرامج العملية و تعيين المقاييس اللازمة و الضرورية لتشجيع الاستثمارات اللازمة في هذا القطاع ؛

[1] بن صديق نوال ،مرجع نفسه ، ص46

[2] مطوية تحت عنوان الدليل الحرفي ، مرجع سبق ذكره

المطلب الثالث : مشاكل و تحديات الصناعات التقليدية و الحرفية في الجزائر

أولا : مشاكل وصعوبات الصناعات التقليدية و الحرفية في الجزائر

1-أهم المشكلات التي تواجه الصناعة التقليدية و الحرفية [1]

من أهمها ما يأتى:

- عدم وجود بنوك خاصة تمنح قروضاً للعاملين بالحرف التقليدية والحرفيين.
- عدم وجود تعاقدات لإنتاج الحرفيين تضمن إستمرار عملهم ؛
- عدم وجود ترويج للمنتجات الحرفية تتبناه جهات تسويقية معروفة ؛
- عدم وجود جهات رسمية أو شعبية تسهم في حل مشكلات الحرفيين والعمال ؛
- التعسر في الإستمرار ينهي العمل، ويتسبب في تغير الحرفة، وزيادة نسبة البطالة ؛

2-المشاكل و المعوقات لصناعات التقليدية و الحرفية في الجزائر

يعاني قطاع الصناعة التقليدية و الحرفية في الجزائر من عدة مشاكل و معوقات تحد من تطوره من أهمها :

- ضعف التشريعات الواضحة في تنظيم العمل و تطويره ؛
- النظرة الدونية لأرباب الحرف أدت إلى إعراض الأجيال الجديدة عن ممارسة هذا النشاط و التنكر له بسبب جهل أهمية الصناعة التقليدية ؛
- تدني مستوى الظروف و بيئة العمل و الرعاية الصحية و الاجتماعية للعاملين ؛
- صعوبة الحصول على محلات لممارسة المهنة و على العتاد الضروري لعملية الإنتاج بالإضافة إلى مشاكل التموين لمواد أولية ووجود صعوبة في توفرها بجودة مقبولة و أسعار مناسبة ؛
- انخفاض الموارد المالية الذاتية و صعوبة الحصول على القروض الميسرة أدى إلى هجرة العاملين في هذا القطاع إلى مجالات عمل أسهل و ذات مردود أعلى ؛
- ندرة البحوث و التوثيق و التسجيل للمهن و الصناعات التقليدية ؛
- انعدام الخدمات و الاستثمارات الفنية التي تقدم للعاملين مع ضعف و قلة برامج التكوين و قلة المراكز المتخصصة ؛
- انعدام التيسير العلمي في العديد من أنواع الصناعات التقليدية و الذي ينعكس على تحسين النوعية و الاستغلال الأمثل للمادة الأولية و استخدام التكنولوجية و الإبداع و التطور ؛
- قلة عدد السواح الوافدين إلى الجزائر مما يؤثر على المبيعات و هذا راجع لعدة أسباب كالوضع الأمني المضطرب الذي كان يسود الجزائر ؛
- عدم ملائمة أغلب الصناعات التقليدية للمتطلبات الحديثة و قلة تنوع أصنافها و عدم قدرتها على مواجهة المنافسة جعلها تصطدم بعقبات في مجال التسويق ؛

[1] مفيد عبد اللاوي و ناجية صالحي مرجع سبق ذكره ،ص12

ثانيا : الصعوبات التي تواجه الصناعات التقليدية و الحرفية في الجزائر[1]

بالنظر لدورة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر, نجد أن هذا القطاع مازال لا يحقق المساهمة الفعالة المتوقعة منه كقطاع اقتصادي فعال وعنصر محفز لدفع عجلة التنمية, حيث تعترض الصناعات التقليدية والحرف مجموعة من الصعوبات تحد من قدرته التنافسية, وتعود بعض هذه الصعوبات إلى طبيعة الصناعة في حد ذاتها والبعض الآخر يعود إلى عدم توفير الظروف الملائمة لترقية فعلية لهذا القطاع على المستوى الدولي ومن هذه الصعوبات ما يلي :

- تعاني ورشات الصناعات التقليدية صعوبات في إنتاج الكميات والنوعيات التي تتوافق مع المعايير الدولية. ؛
- تنشط ورشات الصناعات التقليدية في نوع معين من العزلة ونظرا لتمركزها في المناطق النائية وابتعادها عن المناطق ذات النشاط الصناعي والتجاري الكبير, وعدم الاحتكاك بالمراكز والهياكل التي من شأنها أن تساهم في تدعيم هذه الصناعات ؛
- نقص المعرفة لدى صاحب العمل من حيث طرق الإنتاج والتكنولوجيا المستعملة في هذا المجال, والتوجهات الحديثة في التصاميم وطرق الإبداع والتجديد لاختراق أسواق جديدة ؛
- صغر حجم الورشات يؤدي إلى صعوبة في التخزين والنظافة ويؤثر على صحة الحرفيين ؛
- يتم تسويق المنتج التقليدي داخليا أو خارجيا عن طريق وسطاء تجاريين وبالتالي يغيب عن صاحب العمل المعرفة الكافية حول آليات التسويق والقنوات الأنسب لتوزيع منتجه, والفرص المتاحة أمامه
- نقص طرق التمويل المكيفة لطبيعة هذه الصناعة حيث أن الحرفي ينتمي في الغالب إلى بيئة اجتماعية وثقافية بسيطة ومحافظة وبالتالي لا يحبذ التعامل مع البنوك, بل يتم الاعتماد على التمويل الذاتي الذي لا يتعدى مداه المحيط العائلي ؛
- المشكل الذي يفرض نفسه بشدة هو مشكل التموين بالمواد الأولية حيث أن صاحب العمل لا يتحصل على المادة الأولية إلا عن طريق وسيط أو أكثر, مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفتها وبالتالي تكلفة المنتج فيما بعد, وكذلك عدم التعامل المباشر مع المورود الأساسي, مما يسمح بالقيام بالاختيار الأنسب للنوعية المناسبة ؛
- تتجمع ورشات الصناعات التقليدية لنفس المنتج عادة في نفس المكان, نظرا لارتباطها بهذه البيئة وكذلك لعدم وجود نشاط سياحي على المستوى الوطني يساعد على الانتشار الجغرافي لهذه الصناعات, مما يقلص من حصص الورشات التقليدية نتيجة ضيق السوق ؛

إن هذه الصعوبات تعاني منها الصناعات الصغيرة التقليدية في الجزائر فتؤثر سلبا على استمرارية الصناعة إذا لم يتم إيجاد صيغ تدعم بطريقة فعالة وضعية الحرفيين في الجزائر.

[1] مفيد عبد اللاوي وناجية صالحي ، مرجع نفسه، ص13

خاتمة :

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسيج الاقتصادي الذي أصبح كمحرك لعجلة التنمية في الاقتصاد الوطني لأي دولة من دول العالم, بعد أن كان الاعتقاد السائد أن المؤسسات الكبرى هي التي تمكن من تحقيق التنمية.

وبالنظر لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية بالجزائر, خاصة منها الصناعات التقليدية والحرف التي تمتلك فيها ميزة, نجد أن هذا القطاع مازال لا يحقق المساهمة المتوقعة منه كقطاع اقتصادي فعال وعنصر محفز لدفع عجلة التنمية وكمحرك تصديري خارج قطاع المحروقات .

الفصل الثاني :

الأجهزة الداعمة للصناعة

دراسات التقليدية و الحرفية

(حالة بمستغانم)

تمهيد :

يعد قطاع الصناعة التقليدية أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية و ذلك بمساهمته الكبيرة في تقليص الفقر وخلق فرص التشغيل و تثمين المنتجات المحلية، وذلك لكونها تفتح الآفاق للتنشيط الإقتصادي و الإجتماعي والتطوّر التكنولوجي ، حيث تشكّل مجالا إستثماريا تنمويا هاما ظهر دوره بشكل متنامي كقطاع إقتصادي واعد وكمرتكز قاعدي لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة .

وفي هذا الفصل سوف نقوم بمعالجة الآليات و الأجهزة الداعمة و المساندة لقطاع الصناعة التقليدية و الحرفية ولهذا سوف تقتصر دراستنا التطبيقية على 3 مباحث تتمثل في :

المبحث الأول : الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية مستغانم

المبحث الثاني : الوكالة الوطنية للقرض المصغر لولاية مستغانم

المبحث الثالث : غرفة الصناعة التقليدية و الحرف لولاية مستغانم

المبحث الأول : الصندوق الوطني للتامين عن البطالة

بإعتبار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أهمية بالغة في تشجيع و انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، يعتبر أيضا آلية من آليات تدعيم قطاع الصناعة التقليدية و الحرفية سوف نتطرق في هذا المبحث إلى معرفة بعض الأساسيات للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة منها الوثائق و الشروط اللازمة الامتيازات التي يقدمها و بعض الاحصائيات عن المشاريع الذي يمولها .

المطلب الأول : أساسيات عن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

أولا : نشأة و تعريف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة [1]

أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94 /188 المؤرخ في 06 جويلية 1994تحت وصاية وزارة العمل و الشغل الضمان الاجتماعي .

يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل و البالغ من العمر 30 إلى 50سنة، والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية ، والحد الأقصى للمشروع لا يتجاوز 10 مليون دينار، ويقدم الجهاز لأصحاب المشاريع ما يلي:

- ا لمرافقة أثناء جميع مراحل المشروع و وضع مخطط الأعمال ؛
- المساعدة خلال جميع مراحل المشروع وتطوير دعم خطة العمل ؛

ثانيا : الوثائق و الشروط اللازمة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

1- الوثائق اللازمة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

- إثبات وضعية البطالة بشهادة تسلمها الوكالة المحلية للتشغيل القريبة من محل الإقامة أو الإستفادة من أداءات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ؛
- التسجيل لدى الوكالة الولائية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة القريبة من محل الإقامة ؛
- تقديم ملف مثبت لوضعية وحالة البطالة يتضمن الوثائق التالية :

- شهادة ميلاد أصلية مسلمة من طرف بلدية محل الازدياد أو بلدية محل إقامة المعني مع الإشارة إلى رقم شهادة الإزدياد الأصلية المدون على الدفتر العائلي .
- شهادة إقامة لا تتعدى مدتها 6 أشهر .
- شهادة تسجيل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل ، تثبت أن المعني مسجل لديها لمدة لا تقل عن شهر واحد .
- شهادة تحصيل تعويضات التأمين عن الطالة مسلمة من طرف الوكالة الولائية (بالنسبة للمستفدين من أداءات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة).
- نسخة طبق الأصل من بطاقة التعريف الوطنية .

[1] معلومات مقدمة من طرف رئيس المصلحة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، بتاريخ 29-03-2018

- تصرح شرفي يثبت أن البطال :
- لا يمارس أي نشاط مأجور .
- لم يستفد من أي دعم أخر خاص بإحداث النشاط .
- يلتزم بالإسهام في تمويل مشروعه (المساهمة الشخصية)
- شهادة دراسية أو شهادة عمل مسلمة من طرف هيئة العمومية أو خاصة ، تثبت مستوى التأهيل المهني المرتبط بالنشاط المراد إنجازه .
- إستمارة الهوية (مستند خاص بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة).

ملاحظة :

يوجه البطالون الذين يكتسبون مهارات في مجال النشاط المراد إنجازه و ليست بحوزتهم شهادات دراسية أو شهادات عمل تثبت معارفهم إلى مراكز التكوين المتعاقدة مع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للمصادقة على تأهيلاتهم المهنية .

2- الشروط اللازمة

يتوجه هذا الجهاز إلى كل شخص :

- يبلغ من العمر مابين 30 و 50 سنة ؛
- يقيم بالجزائر ؛
- يتمتع بالجنسية الوطنية؛
- مسجل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل منذ شهر واحد على الأقل بصفة الطالب للشغل أو قيد الإستفادة من تعويضات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة؛
- لا يشغل أي منصب عمل مأجور عند تقديمه لطلب الدعم ؛
- لم يستفد من قبل من إعانة الدولة في إطار إحداث النشاط ؛

كما يتعين عليه :

- إمتلاك مؤهلات مهنية أو مهارات ذات صلة بالنشاط المراد القيام به ؛
- أن لا يكون قد مارس نشاطا لحسابه الخاص منذ يوم واحد على الأقل ؛
- أن يكون قادرا على تعبئة مساهمة شخصية ، نقدية أو عينية لتركيب مشروعه المالي ؛

ثالثا : الهيكل التنظيمي الموقت للوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة

شكل رقم(II-05): الهيكل التنظيمي المؤقت للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

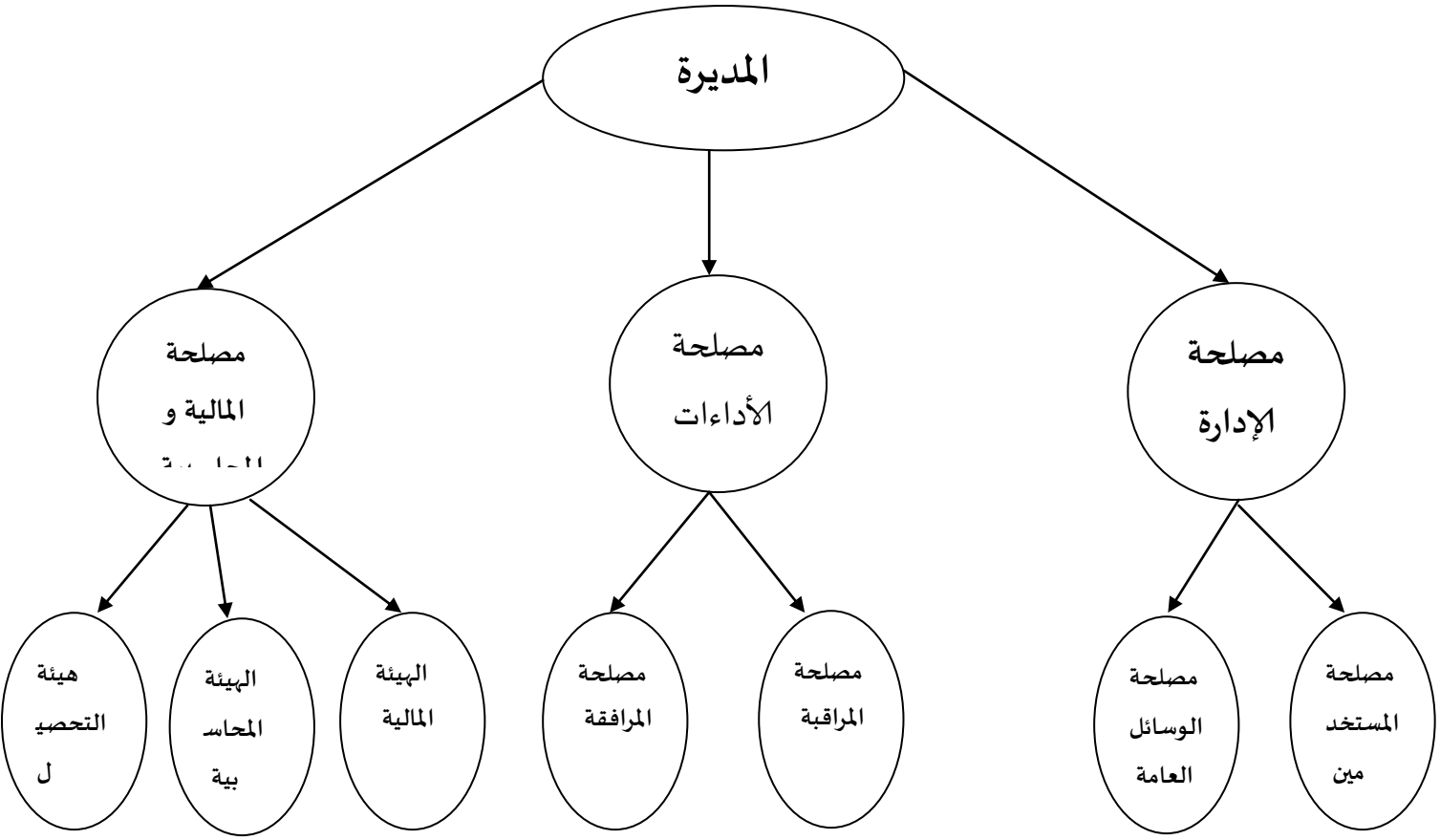

المصدر : مقدم من مصلحة الوكالة الوطنية للقرض المصغر

المطلب الثاني : كيفية تمويل المشروع و مسار صاحبه

أولا : كيفية تمويل المشروع

يمول المشروع الذي تصل قيمته إلى عشرة ملايين دينار جزائري من طرف 3مصادر:

1- **البطال صاحب المشروع**

بمساهمة نقدية أو عينية .

2- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**

بسلفة غير مكافأة واجبة السداد بدون فائدة .

3- **البنك**

بقرض مخفض الفوائد .

يوجد مستويان لتمويل المشروع (حسب المبلغ الاجمالي للإستثمار)

المستوى الأول : استثمار بمبلغ يقل أو يساوي 5000000دج

- تمثل المساهمة الشخصية ب5% على الأقل من المبلغ الإجمالي للإستثمار ؛

- تقدر السلفة غير المكافأة التي يمنحها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ب 25% من المبلغ الإجمالي للإستثمار ؛
- لايمكن أن يتجاوز القرض البنكي 70 % من مبلغ الاستثمار الاجمالي؛

المستوى الثاني: استثمار بمبلغ يفوق 5000000 و قل أو يساوي 10000000 دج:

- تمثل المساهمة الشخصية ب10 % من مبلغ الإستثمار الاجمالي ؛
- تقدر السلفة غير المكافأة التي يمنحها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ب 20% من المبلغ الإجمالي للإستثمار ؛
- لايمكن أن يتجاوز القرض البنكي 70 % من مبلغ الاستثمار الاجمالي ؛

عندما يكون المشروع في منطقة خاصة ، بولايات الجنوب أو الهضاب العليا ، يرتسم التركيب المالي على النحو التالي :

- مساهمة شخصية بنسبة 8% من المبلغ الاجمالي للاستثمار ؛
- سلفة غير مكافأة ممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بنسبة 22% من مبلغ الاستثمار الإجمالي ؛
- قرض بنكي لا يتجاوز نسبة 70% من مبلغ الاستثمار الإجمالي ؛

ثانيا : مسار صاحب المشروع

يتلخص مسار صاحب المشروع في الخطوات التالية :

1- **التسجيل بصفة طالب الشغل**

يتم هذا التسجيل لدى الوكالة المحلية للتشغيل (ALEM).

2- **ايداع ملف الترشح**

يودع الملف كاملا لدى الوكالة الولائية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة .

3- **المرافقة الشخصية**

يرافق صاحب المشروع مستشار منشط يقوم بتقديمه جميع الاستثمارات اللازمة و الضرورية لدراسة و تركيب و إنجاز المشروع و البدء فيه .

4- **دراسة المشروع للحصول على شهادة القابلية و التمويل من طرف لجنة الانتقاء و الإعتماد و التمويل**

يعرض ملف صاحب المشروع على لجنة الانتقاءو الإعتماد و التمويل ليبت في مدى نجاعة المشروع و ديمومته ، في حالة التصديق على المشروع على مشروعه ، تسلم له شهادة القابلية و التمويل ، بعدها تقوم مصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بعرض ملفه لدى البنك مع التأسيس الإداري لمؤسسته .

5- **تسجيل النشاط لدى المركز الوطني للسجل التجاري او الغرف المهنية**

6- الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان مخاطر قروض البطالين ذوي المشاريع

إثر دفع مستحقات الإشتراك ، يسلم لصاحب المشروع شهادة الإنخراط التي ترفق بالملف البنكي لتكون بمثابة وثيقة مثبتة لضمان مخاطر الاستثمار ، وهي احدى إلتزامات تحرير القرض البنكي .

7- إيداع طلب القرض لدى البنك

يتعين على البنك تبليغ قراره لصاحب المشروع و إعلام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في أجل أقصاه شهرين .

8- تكوين ذوي المشاريع في مجال تسيير المؤسسة .

9- إنجاز المشروع

بعد تسديد مبلغ المساهمة الشخصية و عقب تحرير القروض ، يرافق الصندوق الوطني للتامين عن البطالة صاحب المشروع و يواصل دعمه لأجل تجسيد مشروعه و بعث مؤسسته .

10- المتابعة بعد إحداث النشاط

في مرحلة استغلال النشاط ، يستفيد صاحب المشروع من متابعة المستشار – المنشط يكون طيلة السنوات الثلاث الأولى .

المطلب الثالث : الامتيازات و عدد المشاريع الممولة (الحرف و الصناعة التقليدية) من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (2013-2017)

أولا: المساعدات و الإمتيازات الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة :

- سلفة غير مكافأة (واجبة السداد دون فائدة) ؛
- مرافقة شخصية من طرف منشط المستشار ، تتم عبر الإستشارة و المساعدة :
  - في تركيب مشروعهم .
  - الدعم أمام لجنة الانتقاء الاعتماد و التمويل .
  - الإستشارة و المساعدة طيلة مرحلتي إنجاز و بعث مشروعكم

هذه المرافقة مدعمة بتكوين في مجال تسيير المؤسسات .

ثانيا : تخفيض نسب الفوائد الخاصة بالقرض البنكي

- تخفيض نسبة الفائدة على القروض البنكية ؛
- تتغير نسب التخفيض وفقا لقطاعات النشاط و منطقة إنجاز المشروع؛
  - تصل النسبة المنخفظة إلى 75% من معدل الفائدة المطبق من قبل البنوك عندما ينجز الاستثمار في قطاع الفلاحة و الري و الصيد البحري .
  - تصل النسبة المنخفظة إلى 50% من معدل الفائدة المطبق من قبل البنوك عندما ينجز الاستثمار في باقي القطاعات النشاط

- عندما ينجز المشروع في منطقة خاصة (منطقة واجب ترقيتها بقرار صادر عن السلطات العمومية)أو بولاية من ولايات الجنوب أو الهضاب العليا ، تكون نسبة التخفيض محفزة :
  - 90% عندما ينجز المشروع في منطقة خاصة .
  - 75% عندما ينجز المشروع في ولاية من الجنوب أو الهضاب العليا .

ثالثا : الإمتيازات الجبائية :

1- في مرحلة الإنجاز

- الإعفاء من رسوم التسجيل على عقود تأسيس الشركات ؛
- الإعفاء من رسوم تحويل الملكية على الإقتناءات العقارية ؛
- نسبة منخفضة ب 5% على الرسوم الجمركية ؛

2- في مرحلة لاستغلال (السنوات الثلاث الأولى)

- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي ؛
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركة ؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني ؛
- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات المبنية ؛

رابعا : المشاريع الممولة في قطاع الصناعات التقليدية (2013-2017)

يمول الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة عدة قطاعات منها قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم(II-05) :عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية من 2013-2017

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة				
	2013	2014	2015	2016	2017
الحرف و الصناعة التقليدية	171	131	206	43	17

المصدر: احصائيات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

في سنة 2013 كانت عدد المشاريع الممولة 171 مشروع لأنه بداية ارتفاع سعر البترول و يوجد اقبال كبير على ها القطاع خصوصا في 2015 و التي كانت تقدر ب 206 مشروع و ذلك بسبب ارتفاع أكثر لأسعار المحروقات و مع التغيرات و الدخول في سياسة التقشف و التي كانت منذ بداية سنة 2016 شهد انخفاض للمشاريع الممولة و كانت عددها 60 مشروع ممول مابين السنتين 2016-2017 .
ولشرح مفصل كيف تمت تمويل الحرف و الصناعة التقليدية لسنة 2017 أنظر الجدول الموالي

الجدول رقم (II-06) : المشاريع الممولة حسب قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية لسنة 2017

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	عدد المناصب
الحرف	12	35
الصناعة	05	21

المصدر: احصائيات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

المبحث الثاني : الوكالة الوطنية للقرض المصغر

إن الوكالة الوطنية للقرض المصغر تعتبر جهاز من الاجهزة الداعمة للصناعة التقليدية و الحرفية ، في هذا المبحث سلطنا الضوء على بعض العموميات للقرض المصغر و فيما تكمن أهميتها و مهامها و ماهي الامتيازات و الخدمات التي يقدمها ، لا ننسى الحصيلة السنوية للخدمات المالية و كيفية تسديدها .

المطلب الأول : عموميات عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أولا : النشأة للوكالة الوطنية لتسيير لقرض المصغر[1]

يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة حيث سمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، و هذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على المداخيل.
ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 إلا انه لم يعرف – في صيغته السابقة– النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع و متابعة انجازها.

[1] معلومات مقدمة من طرف مدير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، بتاريخ 29-04-2018

وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر"، وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع، الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل ، وذلك لمعالجة النقائص التي تم تشخيصها و تلبية المتطلبات التالية :

- منح االقروض بطريقة لامركزية ؛
- تخفيف شروط التأهيل ؛
- تكييف الاجراءات مع طرق تطبيق الشروط الموضوعية للفئات المحرومة؛
- سيولة آليات الموافقة والمنح الفعلي للقروض من اجل تفعيل الدعم ومساهمة الفئات المحرومة ؛
- استدامة النظام عن طريق إنشاء قواعد عملية كافية ؛
- القدرة على تلبية الطلب القوي، وخاصة من ربات البيوت، الأسر المنتجة من الحرفيين وصغار المزارعين ومربي المواشي ؛

ثانيا : أهداف و مهام الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة :

1- أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، و العمل في االبيت والحرف والمهن ، ولا سيما الفئات النسوية ؛
- رفع الوعي بين سكان ريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية ، من السلع والخدمات ؛
- تنمية روح المقاولتية ، لتحل محل الإتكالية ، وبالتالي تساعد على الادماج الاجتماعي والتنمية الفردية للاشخاص؛
- دعم توجيه ،ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال ؛
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على إحترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير الوطنية ANGEM ؛
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والؤسسات الجد المصغرة ؛
- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض/بيع؛

2- مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها ؛
- دعم ،توجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم ، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ؛
- إبلاغ المستفيدين الذين اهلت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الاعانات الممنوحة ؛
- متابعة الانشطة المنجزة من طرف المستفدين مع الحرص على إحترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ؛
- ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون للبرنامج ؛
- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع ، و تنفيذ مخطط التمويل و متابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد ؛
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الانشطة المدرة للمداخيل ؛
- تنظيم المعارض (معرض - بيع) جهوية ووطنية لمنتجات لقرض المصغر؛
- التكوين المستمر للموظفين المسؤولين بتسيير الجهاز؛

المطلب الثاني : جهاز القرض المصغر

أولا : شروط التأهيل

شروط التأهيل للاستفادة من القرض المصغر هي :

- بلوغ سن18 سنة فما فوق؛
- عدم امتلاك دخل أو مدا خيل غير ثابتة و غير منتظمة؛
- إثبات مقر الإقامة؛
- التمتع بمهارة مهنية تتوافق مع النشاط المرغوب انجازه؛
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء نشاط ما؛
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تقدر ب 1 % من الكلفة الإجمالية للنشاط؛
- دفع الاشتراكات لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة ؛

ثانيا : الامتيازات و الاعانات المقدمة

حسب المرسوم تنفيذي رقم 134-11 مؤرخ في17 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 22 مارس سنة 2011 يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 04 - 15 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها و هي :

1. المرافقة و التمويل

- تضمن الوكالة الدعم و النصح و المساعدة التقنية فضلا عن مرافقة مجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم؛
- يمنح القرض البنكي بدون فوائد ؛
- يمكن منح سلفة بدون فوائد قدرها 29 % من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل الثلاثي، لاقتناء عتاد صغير و مواد أولية للانطلاق في النشاط، و التي لا تتجاوز 1.000.000 دج ؛
- تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة ب 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع و التي لا يمكن أن تفوق مئة ألف دينار جزائري 100.000دج. و قد تصل هذه الكلفة الى مائتا و خمسين ألف دينار جزائري 250.000دج؛

2. الامتيازات الجبائية

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات؛
- إعفاء من رسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث (3) سنوات؛
- تعفى من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية؛
- إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون؛
- يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء ؛
- تخفيض من الضريبة على الدخل الاجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، و ذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الاخضاع الضريبي، و يكون هذا التخفيض كالتالي:

- السنة الأولى من الاخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70٪
- السنة الثانية من الاخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50٪
- السنة الثالثة من الاخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25٪

ثالثا : الخدمات الممنوحة و مراحل تسديدها

1- الخدمات المالية

توجد صيغتين :

الصيغة الأولى : قرض شراء المواد الأولية (وكالة - مقاول)

هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد اولية لا تتجاوز 100،000 دج . وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكن لايملكون اموال لشراء المواد

الأولية لإعادة أو إطلاق نشاطا . وقد تصل قيمتها إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب. بينما مدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى 36 شهرا.

- **مراحل تسديد القرض لايتجاوز 40000دج**

الشكل رقم (II-07) : مراحل التسديد لمبلغ لا يتجاوز 40000دج

البيان	2018				2019				المجموع
	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع	
	/03/31 2018	/05/31 2018	/08/30 2018	/11/29 2018	/02/20 2019	/05/30 2019	/08/29 2019	/11/28 2019	
التسديد	5000	5000	5000	5000	5000	5000	5000	5000	40000

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية للقرض المصغر

- **مراحل تسديد القرض لا يتجاوز 100000 دج**

الجدول رقم (II-08) : مراحل التسديد لمبلغ لا يتجاوز 100000دج

البيان	2018				2019-2018				2020-2019				المجموع
	الثلاثي الاول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع	الثلاثي الاول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع	الثلاثي الاول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع	
	/03/01 2018	/05/01 2018	/07/01 2018	/09/01 2018	/11/01 2018	/01/02 2019	/03/01 2019	/05/01 2019	/07/01 2019	/09/01 2019	/11/01 2019	/01/02 2020	
التسديد	8333	8333	8333	8333	8333	8333	8333	8333	8333	8333	8333	8333	100000

المصدر:معلومات مقدمة من طرف مصلحة الوكالة الوطنية للقرض المصغر

الصيغة الثانية : التمويل الثلاثي (وكالة - بنك - مقاول)

هي قروض ممنوحة من قبل البنك (5 البنوك العمومية) و الوكالة بعنوان إنشاء نشاط، تكلفة المشروع قد تصل إلى 1.000.000,00 دج. التمويل يقدم كالتالي :

-قرض بنكي بنسبة 70 ٪ ؛

-سلفة الوكالة بدون فوائد 29 ٪ ؛

-1 ٪ مساهمة شخصية ؛

- **مراحل تسديد التمويل الثلاثي**

و يكون هذا التسديد بعد التسديد للبنك الممول للمشروع و تقدر نسبته(البنك) 70%

الجدول رقم (II-09) : مراحل التسديد لمبلغ لا يتجاوز 290000دج

البيان	2027-2026				2028-2027				2029-2028				المجموع
	الثلاثي الاول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع	الثلاثي الاول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع	الثلاثي الاول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع	
	/06/01 2026	/09/01 2026	/12/01 2026	/03/01 2027	/06/01 2027	/09/01 2027	/12/01 2027	/03/01 2028	/06/01 2028	/09/01 2028	/12/01 2028	/03/01 2029	
التسديد	24166	24166	24166	24166	24166	24166	24166	24166	24166	24166	24166	24166	290000

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية للقرض المصغر

2 الخدمات غير المالية :

إلى جانب القرض تسعى الوكالة إلى توفير المزيد من الخدمات في مجالات واسعة للمستفيدين . والهدف هو الدعم ، إلى أقصى حد ممكن ، و استمرارية الأعمال ، لهذا ، فالوكالة توفر لهم:

- الاستقبال في احسن الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع.؛
- مرافقة فردية للمقاولين في مراحل إنشاء النشاط؛
- متابعة جوارية جدية ، لاستدامة الأنشطة التي تم إنشاؤه؛
- دورات تكوينية لإنشاء و / أو تسيير المؤسسات الجد مصغرة و التربية المالية ؛
- اختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالشراكة مع هيئات ومؤسسات المتخصصة والمخولة ؛
- معارض لعرض وبيع المنتجات المنجزة في اطار القرض المصغر؛
- وضع موقع في الأنترنت لإشهار و بيع المنتجات و تبادل الخبرات؛

رابعا : الأنشطة الممولة [1]

القائمة غير شاملة تضم أنواع الأنشطة الآتية :

1- الصناعة

- **الغذائية:** صناعة العجائن الغذائية ، الكسكس، الخبز، حلويات عصرية و تقليدية، صناعة الشوكلاطة، المرطبات، البوظة، تحميص و رحي القهوة، تعليب السمك، تحميص و تغليف الفول السوداني.
- **الألبسة:** الألبسة الجاهزة، خياطة الملابس، نسج الملابس، الحياكة، صنع الأغطية المنزلية (عدة السرير، المطبخ، المفروشات) .
- **الصناعة الجلدية:** الأحذية التقليدية، الألبسة.
- **الصناعة الخشبية:** الأثاث، منتجات خشبية، صناعة السلال، الصناعة المعدنية، صناعة الأقفال، الحدادة .

2-الفلاحة

- تربية الماشية: تسمين الأبقار، الأغنام، الماعز، إنتاج اللحوم و الحليب، تربية الدواجن و الأرانب و النحل؛
- فلاحة الأرض: إنتاج البذور، الفواكه و الخضر (التجفيف والتخزين)، مشتلة الزهور و نباتات الزينة؛

3-الصناعة التقليدية:

- النسيج و الزرابي التقليدية، خياطة الملابس التقليدية، الطرز التقليدي، الرسم على الحرير و القطيفة و الزجاج، أدوات الزينة، الفخار، المنتجات المصنوعة بالزجاج، النقش على الخشب؛

4- الخدمات:

- الإعلام الآلي، الحلاقة و التجميل، الأكل السريع، تصليح السيارات و مختلف التجهيزات،
- الصحة: عيادة الطبيب، طبيب الأسنان؛

5-المباني و الأشغال العمومية:

أشغال البناء، أعمال متعلقة بالمباني: الكهرباء، الدهن، السباكة، النجارة، صناعة حجر البناء...

المطلب الثالث : حصيلة الخدمات المالية (أي صيغ التمويل) دراسة حالة في مستغانم

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار جهاز القرض المصغر انطلاقا من سلفة صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة و التي تكون من 40000دج و لا تتجاوز **100.000دج**، و قد تصل إلى **250.000 دج** على مستوى ولايات الجنوب، إلى قروض معتبرة لا تتجاوز**1.000.000دج** موجهة لخلق النشاطات

أولا : الأنشطة الممولة من طرف الوكالة الوطنية للقرض المصغر من 2005-2017

[1] معلومات مقدمة من طرف مدير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، بتاريخ 00-05-2018

الجدول رقم (II-10) : الأنشطة الممولة من طرف الوكالة الوطنية للقرض المصغر (2005-2017)

السنوات	40000			100000دج			التمويل الثلاثي 1000000 دج			مجموع القطاع		
	النساء	الرجال	مجموع	النساء	الرجال	مجموع	النساء	الرجال	مجموع	النساء	الرجال	مجموع
الزراعة	168	1009	1177	03	66	69	14	116	128	185	1192	1377
الصناعة صغيرة جدا	1437	188	1625	25	47	72	25	278	303	1487	516	2003
بناء و الأشغال العمومية	00	594	594	01	72	73	01	459	460	02	1134	1136
الخدمات	515	464	979	48	98	142	152	1509	1658	715	2073	2787
الحرف و الصناعة التقليدية	4854	261	5115	147	53	200	232	84	310	5233	400	5633
التجارة	-	-	--	-	-	-	15	51	65	15	54	69
صيد السمك	01	00	01	00	00	00	00	28	28	01	43	44
مجموع	6975	2516	9491	224	336	560	439	2525	2952	7638	5412	13050

المصدر: احصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية للقرض المصغر

يوجد فرق بين الأنشطة الممولة من طرف الوكالة الوطنية للقرض المصغر من 2005-2017 و بإختلاف كبير و إذا ما سلطنا الضوء على نشاط الحرف و الصناعة التقليدية نلاحظ أنها مرتفعة و التي تقدر ب 5115 مشروع من عدد إجمالي المشاريع الممولة التي يتكون مجموعها 6975 و هذا حسب الصيغة الأولى التي لايتجاوز مبلغها 40000دج ، فما يخص الصيغة الثانية التي لايتجاوز مبلغها 1000000دج أي التمويل الثلاثي تقدر ب310 من العدد الإجمالي 2952 ، نسبة منخفضة و ذلك راجع و بسبب أن هذه الوكالة تخدم أكثر المرأة و كل من يختار هذه الصيغة و يتعامل بها كثيرا الرجال لأن مشاريعهم تتطلب أموالا أكثر.

ثانيا : تمويل نشاط الصناعات التقليدية و الحرفية من طرف الوكالة الوطنية للقرض المصغر

الجدول رقم(II-11): تمويل الوكالة الوطنية للقرض المصغر لقطاع الصناعة التقليدية و الحرفية (2010-2017)

السنوات	40000			100000دج			التمويل الثلاثي 1000000 دج			مجموع القطاع		
	النساء	الرجال	مجموع	النساء	الرجال	مجموع	النساء	الرجال	مجموع	النساء	الرجال	مجموع
2010	413	147	560	01	01	02	63	47	114	477	195	672
2011	208	39	247	-	-	-	31	40	71	239	79	318
2013	1027	43	1070	35	19	54	28	09	37	1090	71	1161
2014	758	16	774	29	02	31	17	04	21	804	22	826
2015	675	02	677	14	03	17	15	03	18	704	08	712
2016	226	02	228	04	01	05	09	01	10	239	04	243
2017	23	00	23	01	01	02	01	00	01	25	01	26

المصدر: احصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية للقرض المصغر

في سنة 2013 كانت عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية للقرض المصغر للصيغة الأولى التي لايتجاوز مبلغها40000 دج ب 1070 أما فيما يخص الصيغة الثانية التمويل الثلاثي ب37 اي مرتفعة مقارنة بالسنوات الأخرى و ذلك بسبب أزمة السكر و ارتفاع المحروقات ، وإذا ماقرنها ب2015 كانت تقدر 677 انخفاض ليس بالكثير أما في سنة 2016 مع بداية سياسة التقشف انخفضت بلغت 228و فيما يخص التمويل الثلاثي كانت 10 مشاريع فقط .

و في سنة 2017 قدرت ب 23 مشروع و ذلك راجع للدولة لأنها أصدرت تقرير بعدم قبول المشاريع لأن الإقتصاد البلاد في وضع حرج و غير مجهزة لإستقبال نفقات أكثر و إنما قبو ل المشروع المحتاج إليه أي ناقص في تلك المنطقة و في الصيغة الثاني مشروع واحد فقط .

ثالثا : القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية للقرض المصغر حسب الفئة العمرية لسنة 2017

الجدول رقم (II-12) : القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية للقرض المصغر حسب الفئة العمريةلسنة2017

الفئة العمرية	40000		100000		1000000		المجموع	
	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال
18-29	223	14	04	06	11	69	238	89
30-39	154	22	09	06	06	46	169	74
40-49	129	07	03	03	07	17	139	24
50-59	68	02	00	01	00	14	68	22
فماأكثر 60	18	49	00	00	00	01	18	03

المصدر: احصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية للقرض المصغر

من خلال الجدول نلاحظ أن الفئة العمرية "18-29" سنة تمثل المرتبة الأولى في طلب القروض و خلق المشاريع ، و تساهم المرأة في احداث هذه المشاريع ب 238 طلب قرض مقابل 89 طلب قرض من طرف الرجال و هذا من خلال سنة 2017 .

المبحث الثالث : غرفة الصناعة التقليدية و الحرف لولاية مستغانم

يعد قطاع الصناعة التقليدية أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية و ذلك بمساهمته الكبيرة في تقليص الفقر وخلق فرص التشغيل و تثمين المنتجات المحلية وكذلك المحافظة على الموروث الوطني و القيم الحضارية و الثقافية

المطلب الأول : عموميات عن الغرفة الصناعة التقليدية و الحرف

أولا :تعريف غرفة الصناعة التقليدية و الحرف [1]

[1] معلومات مقدمة من طرف غرفة الصناعة التقليدية و الحرف لولاية مستغانم ، بتاريخ 08-01-2018

غرفة الصناعة التقليدية و الحرف لمستغانم التي تدعى في صلب النص "الغرف" هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي. تعمل تحت وصاية وزارة السياحة و الصناعة التقليدية.

و تعد الغرف منتدى لتمثيل المهن الحرفية. و تمثل الشريك الأمثل للسلطات المحلية أو الوطنية في كل الميادين التي تعنى بتنمية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف.

ثانيا :مهام وأهداف غرفة الصناعة التقليدية و الحرف

من بين المهام المخولة للغرفة :

- ةالقيام بمهمة الخدمة العمومية وفقا لدفتر الشروط و تبعات الخدمة العمومية ؛
- التطلع في إطار السياسة الوطنية لتنمية الصناعة التقليدية و الحرف بالمهام التالية :
  - مسك و تسيير سجل الصناعة التقليدية و الحرف.
  - الإقتراح على السلطات المعنية برنامج تنمية نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف على مستوى دوائرها الإقليمية، و تتولى تنفيذها بعد موافقة الوزير المكلف بالصناعة التقليدية.
  - المصادقة على منتوجات الصناعة التقليدية و تسليم كل الوثائق أو الشهادات أو التأشيرات المتعلقة بنوعية الخدمات.
  - تعرض على السلطات العمومية ذات الصلة بالغرفة الوطنية للصناعة التقليدية و الحرف كل التوصيات أو الإقتراحات المحبدة في مجال التشريع و تنظيم الحرفيين و الجبائيين.
  - القيام بكل عمل يرمي إلى ترقية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف و تطويره، لا سيما في مجالي التصدير و الإستثمارات.
  - نشر و توزيع كل وثيقة أو مجلة أو دورية تتصل بهدفها.
  - المشاركة في مبادرات الهيئات التمثيلية التي لها نفس الأهداف.
  - القيام بأعمال التكوين و تحسين المستوى و تجديد المعلومات لصالح الحرفيين التابعين لدوائرها الإقليمية.
  - إبداء الآراء في إحداث نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف.
  - إحداث مؤسسات تتصل بمهامها لاسيما الفروع و مدارس التكوين و تحسين المستوى و مؤسسات الترقية و مساعدة الحرفي و كذا هياكل العرض و مساحات البيع و مناطق النشاطات الحرفية

المطلب الثاني : التأهيل و التكوين في قطاع الصناعة التقليدية و الحرف

أولا : عملية التأهيل في قطاع الصناعة التقليدية و الحرف [1]

"مرسوم تنفيذي رقم 04-74 المؤرخ في 12 محرم عام 1425 الموافق ل 04مارس 2004 ، يعدل المرسوم النفيذي رقم 97-145 المؤرخ في 23 ذي الحجة عام 1417 الموافق ل 30 أفريل1997 الذي يحدد التأهيلات المهنية في قطاع الصناعة التقليدية و الحرف" .

يحدد هذا المرسوم التأهيلات المهنية المطلوبة للحصول على صفة الحرفي و الحرفي المعلم و الحرفي العامل.

يستطيع كل شخص يثبت تأهيلا مهنيا مصدقا بما يأتي التماس صفة الحرفي :

- دبلوم أو شهادة تثبت كفاءته المهنية لممارسة نشاط حرفي تسلمها إياه مؤسسة عمومية للتكوين أو مؤسسة تعتمدها الدولة؛
- شهادة تثبت تعلم نشاط حرفي تسلمها إياه مؤسسة عمومية للتمهين أو مؤسسة تعتمدها الدولة و الممارسة الفعلية لنشاط حرفي مند ثلات (03) سنوات متتالية على الأقل؛
- ممارسة نشاط حرفي لعامل حرفي، في مفهوم التشريع المعمول به، مند خمسة (05) سنوات متتالية على الأقل يثبته قانونا بشهادة يسلمها إياه حرفي معلم للمهنة اشتغل عنده و نجح في الامتحان التأهيلي الذي تنظمه غرفة الصناعة التقليدية و الحرف؛
- يتضمن الامتحان التأهيلي اختبارات تطبيقية و نظرية (كتابية و شفوية) وضعت بطريقة تطابق مواصفات المترشح بعنوان الحرفي؛

ثانيا : التكوين

اهتمت الدولة اهتماما كبيرا للتكوين المهني من خلال برامج للتكوين تمكن من تطوير القطاع و ضمان استمراريته واستشراف آفاقه المستقبلية

✓ **أنواع التكوين**

1- **التكوين التقني**

هي دورات تكوينية قصيرة المدى تتراوح مدتها من خمسة (05) إلى عشرة (10) أيام خاصة بتلقين مهارة أو تقنية جديد طرأت على الحرفة و تتوج في نهاية الدورة بشهادة اكتساب المهارة تصدر من طرف غرفة الصناعة التقليدية و الحرف .

2- **التكوين عن طريق التمهين**

هي دورات تكوينية طويلة المدى تتراوح مدتها من ثلاثة (03) أشهر إلى ستة (06) أشهر إلى سنة (01) واحدة خاصة باكتشاب مهارة حرفي عامل في مجال الصناعة التقليدية الفنية أو الصناعة

[1] معلومات مقدمة من طرف غرفة الصناعة التقليدية و الحرف لولاية مستغانم ، بتاريخ 16-01-2018

التقليدية للخدمات حيث تختلف مدة التربص حسب نوع النشاط و تتوج في نهاية الدورة بشهادة تأهيل تصدر من طرف غرفة الصناعة التقليدية و الحرف.

3- **التكوين في التسيير**

هو برنامج تكويني خاص ببلورة فكرة إنشاء و تسيير للمؤسسات معتمد من طرف المكتب الدولي للعمل.

كما أنه أحد أكبر البرامج التكوينية في التسيير في العالم . حيث يساعد أصحاب المشاريع على بدء أعمالهم وتطويرها بهدف إيجاد وظائف أكثر و أفضل للنساء و الرجال للعمل.

حيث تأطر الدورة التكوينية من طرف مكون معتمد من طرف المكتب الدولي للعمل و يرتكز البرنامج على ثلاثة (03) مناهج تكوينية :

- **أوجد فكرة مؤسستك**

يسمح هذا التكوين من تحديد أفضل فكرة مشروع تتناسب مع الطموحات و القدرات التسييرية لحامل فكرة مشروع و مع إحتياجات السوق من جهة أخرى.

- **أنشئ مؤسستك**

يسمح هذا التكوين من تعلم مسار إنشاء المؤسسات خطوة بخطوة لتنتهي في آخره إلي إنجاز " دراسة جدوى " المشروع الذي إخترته.

- **حسن تسيير مؤسستك**

يسمح هذا التكوين من تعزيز قدراتك التسييرية في مختلف النواحي التي تهم المؤسسة و هو بذلك يمكنك من معرفة قواعد السلوك الحسن في تسيير المؤسسات و تطبيقها

المطلب الثالث : حركية الأنشطة في سجل الصناعة التقليدية و الحرف من سنة 2014-2017

أولا : حركية الأنشطة في سجل الصناعة التقليدية و الحرف لسنة 2014[1]

الجدول II-13

نظرا لأهمية أهمية الصناعات التقليدية و الحرفية ، فقد سجلت غرفة الصناعة التقليدية و الحرف في سنة 2014 حركية الانشطة الكليةب 1148 نشاط حرفي فردي .

تمت عملية الانشاء في الفنية ب428 منها 92 ذكور و 336 اناث و مولت الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب 09 ، الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة 15 و وكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 14 مشروع أما في ما يخص النوع الثاني و هو لإنشاء المواد فقدرت ب 153 و المؤسسات 00 حيث قسمت الى 133ذكور و 20 بنات و مولت وكالة التشغيل الشباب 37 مشروع و و الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة 13 و لم يكن هناك مؤسسات انما على شكل فرديات أما فيما يخص النوع الثالث في الانشاء لخدمات 567 كانت شكل

[1] معلومات مقدمة من طرف غرفة الصناعة التقليدية و الحرف لولاية مستغانم ، بتاريخ 23-01-2018

الممارسة فردية ايضا فيها 513 ذكر و 54 بنت أخت الوكالة الوطنية لتشغيل شباب 80 مشروع و الوطالة الوطنية لتأمين عن البطالة 140 و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 56 .

و مست عملية الشطب 483 نشاط حرفي كلها عل شكل فرديات فيها 419 ذكر و64 اناث و الصافي 665 نشاط حرفي قائم بزوال عمله .

و في قرائتنا للجدول أو الملاحظة العينية نلاحظ أن لم يكن هناك انشاء مؤسسات انما على شكل فرديات في النوع الاول كانت بنات أكثر من الذكور و النوع الثاني و الثالث كانت الذكور اكثر من البنات .

الجدول II-14

نلاحظ من خلال الجدول في سنة 2015 لم يكن هناك مؤسسات منشأة كانت على شكل فرديات قدرت ب 749 نشاط حرفيي يتكون من 596 ذكور و 153 بنات و النوع الثالث لانشاء الخدمات الأكثر انشاءا ب 496. تم الشطب 538 في سنة 2015 و الصافي 211 و اكثرها في المدينة التي كانت 362 و الريف ب 176 مشروع حرفي .

الجدول II-15

في سنة 2016 كانت الانشطة الكلية تقدر ب 417 مشروع منشأ كلها فردية قلت بالنسة ل لسنة 2015 فيها 127 ذكر و 85 بنت و في المشروعات المشطبة 407 نشاط حرفي أكثرها لإنشاء الخدمات ب 267 و الصافي في 2016 كان 10.

الجدول II-16

في سنة 2017 نلاحظ في مرحلة الانشاء كانت الأنشطة الكلية 298 نسبة جد قلية و ضعيفة مقارنة بالسنوات السايقة و ذلك بسبب سياسة التقشف فيها 95 ذكر و 83 بنت أكثر المشروعات منشأة في المدينة قدرت ب 208 أكثر من الريف التي كانت 90 مشروع و تم شطب 414 فيها 263 ذكر و 157 بنت و كان الصافي 116 مشروع .

الجدول رقم (II-13) : حركية الأنشطة في سجل الصناعة التقليدية و الحرفية لسنة 2014

		الإنشاء			الشطب			الصافي		
عدد الأنشطة		الفنية	المواد	الخدمات	الفنية	المواد	الخدمات	الفنية	المواد	الخدمات
الأنشطة الكلية		1148			483			665		
كيفية الممارسة	فردي	428	153	567	56	68	358	-372	-85	-209
	تعاونيات	00	00	00	01	00	00	-01	00	00
	مؤسسات	00	00	00	00	00	00	00	00	00
شكل الممارسة	قار	62	153	207	19	68	121	43	85	86
	متنقل	16	00	360	03	00	237	13	00	123
	بالبيت	350	00	00	35	00	00	315	00	00
حسب النوع	ذكور	92	133	513	21	63	335	71	70	178
	إناث	336	20	54	36	05	23	300	15	31
حسب التأهيل	شهادة عمل	00	00	01	02	12	13	-02	-12	-13
	تكوين مهني	134	72	285	18	30	121	116	42	164
	تأهيل الغرفة	294	81	282	37	26	224	257	55	58
حسب ملكية المحل	مالك	350	08	08	38	02	00	312	06	08
	مستأجر	62	145	199	16	66	121	46	79	78
حسب الإستفادة من أجهزة الدعم (ANSEJ-ANGEM-CNAC)		14 ANJEM 15 CNAC 09 ANSEJ	ANSEJ 37 CNAC 13 ANJEM	80 ANSEJ 140 CNAC 56 ANJEM	05 ANSEJ 03 CNAC 07 ANJEM	21 ANSEJ 02 ANJEM	35 ANSEJ 16 CNAC 29 ANJEM	04 ANSEJ 12 CNAC 07 ANJEM	25 ANSEJ 37 CNAC 11 ANJEM	27 ANSEJ 124 CNAC 56 ANJEM
حسب التوزيع الجغرافي	حضري	352	99	359	37	46	206	315	53	153
	ريفي	76	54	208	20	22	152	56	32	56

المصدر : معلومات مقدمة من غرفة الصناعة التقليدية و الحرف لولاية مستغانم

ثانيا : حركية الأنشطة في سجل الصناعة التقليدية و الحرف لسنة 2015

الجدول رقم (II-14) : حركية الأنشطة في سجل الصناعة التقليدية و الحرف لسنة 2015

		الإنشاء			الشطب			الصافي		
	عدد الأنشطة	الفنية	المواد	الخدمات	الفنية	المواد	الخدمات	الفنية	المواد	الخدمات
الأنشطة الكلية		749			538			211		
كيفية الممارسة	فردي	143	110	496	119	70	349	24	40	147
	تعاونيات	00	00	00	00	00	00	00	00	00
	مؤسسات	00	00	00	00	00	00	00	00	00
شكل الممارسة	قار	57	110	152	43	70	151	14	40	01
	متنقل	20	00	344	01	00	198	19	00	146
	بالبيت	66	00	00	75	00	00	-09	00	00
حسب النوع	ذكور	48	98	450	29	57	305	19	41	145
	إناث	95	12	46	90	13	44	05	-01	02
حسب التأهيل	شهادة عمل	00	00	00	04	12	28	-04	-12	-28
	تكوين مهني	44	63	210	31	31	116	13	32	94
	تأهيل الغرفة	99	47	286	84	27	205	15	20	81
حسب ملكية المحل	مالك	69	07	03	43	08	13	26	-01	-10
	مستأجر	54	103	149	75	62	138	-21	41	11
حسب الإستفادة من أجهزة الدعم (ANSEJ-ANGEM-CNAC)		05 ANSEJ 15 CNAC 14 ANGEM	20 ANSEJ 38 CNAC 04 ANGEM	58 ANSEJ 131 CNAC 55 ANGEM	09 ANSEJ 03 CNAC 14 ANGEM	27 ANSEJ 03 CNAC 03 ANGEM	42 ANSEJ 17 CNAC 23 ANGEM	12 CNAC	35 CNAC 01 ANGEM	16 ANSEJ 114 CNAC 32 ANJEM
حسب التوزيع الجغرافي	حضري	108	72	296	86	48	228	22	24	68
	ريفي	35	38	200	33	22	121	02	16	79

المصدر : معلومات مقدمة من غرفة الصناعة التقليدية و الحرف لولاية مستغانم

ثالثا : حركية الأنشطة في سجل الصناعة التقليدية و الحرف لسنة 2016

الجدول رقم (II-15) : حركية الأنشطة في سجل الصناعة التقليدية و الحرف لسنة 2016

عدد الأنشطة		الإنشاء			الشطب			الصافي		
		الفنية	المواد	الخدمات	الفنية	المواد	الخدمات	الفنية	المواد	الخدمات
الأنشطة الكلية		417			407			10		
كيفية الممارسة	فردي	75	80	262	88	52	267	-13	28	-05
	تعاونيات	00	00	00	00	00	00	00	00	00
	مؤسسات	00	00	00	00	00	00	00	00	00
شكل الممارسة	قار	41	80	117	33	52	88	08	28	29
	متنقل	04	00	145	02	00	179	02	00	-34
	بالبيت	30	00	00	53	00	00	-23	00	00
حسب النوع	ذكور	36	69	227	20	44	238	16	25	-11
	إناث	39	11	35	68	08	29	-29	03	06
حسب التأهيل	شهادة عمل	00	00	00	01	06	11	-01	-06	-11
	تكوين مهني	24	37	94	40	24	98	-16	13	04
	تأهيل الغرفة	51	43	168	47	22	158	04	21	10
حسب ملكية المحل	مالك	34	02	05	54	06	05	-20	-04	00
	مستأجر	37	78	112	32	46	83	05	32	29
حسب الإستفادة من أجهزة الدعم (ANSEJ-ANGEM-CNAC)		12 ANGEM	07 ANGEM	11 ANSEJ 14 CNAC 27 ANGEM	09 ANSEJ 06 CNAC 06 ANGEM	27 ANSEJ 03 CNAC	33 ANSEJ 42 CNAC 19 ANGEM	06 ANGEM	14 CNAC 07 ANGEM	08 ANJEM
حسب التوزيع الجغرافي	حضري	48	55	164	75	36	170	-27	19	-06
	ريفي	27	25	98	13	16	97	-14	09	01

المصدر : معلومات مقدمة من غرفة الصناعة التقليدية و الحرف لولاية مستغانم

رابعا : حركية الأنشطة في سجل الصناعة التقليدية و الحرف لسنة 2017

الجدول رقم (II-16) : حركية الأنشطة في سجل الصناعة التقليدية و الحرف لسنة 2017

عدد الأنشطة		الإنشاء			الشطب			الصافي		
		الفنية	المواد	الخدمات	الفنية	المواد	الخدمات	الفنية	المواد	الخدمات
الأنشطة الكلية		298			414			-116		
كيفية الممارسة	فردي	84	47	167	116	65	233	-32	-18	-66
	تعاونيات	00	00	00	00	00	00	00	00	00
	مؤسسات	00	00	00	00	00	00	00	00	00
شكل الممارسة	قار	39	47	93	32	65	110	07	-18	-17
	متنقل	07	00	74	02	00	123	05	00	-49
	بالبيت	38	00	00	82	00	00	-44	00	00
حسب النوع	ذكور	35	45	135	21	59	183	14	-14	-48
	إناث	49	02	32	95	06	50	-46	-04	-18
حسب التأهيل	شهادة عمل	00	00	01	03	08	18	-03	-08	-17
	تكوين مهني	16	08	60	41	23	102	-25	-15	-42
	تأهيل الغرفة	68	39	106	72	29	112	-04	10	-06
حسب ملكية المحل	مالك	39	04	6	86	07	11	-47	-03	-05
	مستأجر	38	43	87	28	58	102	-10	-15	-15
حسب الإستفادة من أجهزة الدعم ANSEJ-ANGEM-(CNAC)		01 ANGEM 01 CNAC	01 ANSEJ	03 ANSEJ 02 ANGEM 01 CNAC	05 ANSEJ 11 ANGEM 04 CNAC	22 ANSEJ 03 ANGEM 08 CNAC	46 ANSEJ 12 ANGEM 32 CNAC	*05* ANSEJ *10* ANGEM *03* CNAC	*21* ANSEJ *03* ANGEM *08* CNAC	43 ANSEJ 10 ANGEM 31 CNAC
حسب التوزيع الجغرافي	حضري	62	36	110	88	49	153	-26	-13	-43
	ريفي	22	11	57	28	16	80	-06	-05	-23

المصدر : معلومات مقدمة من غرفة الصناعة التقليدية و الحرف لولاية مستغانم

خاتمة :

لقد تجسد الاهتمام بقطاع الصناعة التقليدية و الحرفية ، حيث ذكرت عدة هيئات داعمة لهذا القطاع منها الصندوق الوطني للقرض المصغر و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ...الخ بتقديم مساعدات و اعانات بالنهوض بهذا القطاع مما أدى إلى تيسير إجراءات وتكاليف إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وزيادة تعدادها.

و قد أدت هذه المجهودات إلى تحسين نسبي لمحيط المؤسسات مما أدى إل تزايد عددها أيضا المساهمة في زيادة فرص العمل إذ يعتبر قطاع الصناعة التقليدية و الحرفية خيار استراتيجي كونه أصبح توجها جديدا ، وذلك بالنظر إلى مساهمته الفعالة في الدعم الاقتصاد الوطني لانه أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية و ذلك بمساهمته الكبيرة في تقليص الفقر وخلق فرص التشغيل و تثمين المنتجات المحلية وكذلك المحافظة على الموروث الوطني و القيم الحضارية و الثقافية .

الخاتمة:

لقد أصبح من الضروري الاهتمام للصناعات خارج المحروقات مثل الصناعات التقليدية و الحرفية و لهذا تسعى الجزائر جاهدة لإنعاش قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية بعدما أدركت أهميته البالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية و أهميته في الجانب الثقافي و الاجتماعي ...الخ ، إذ لم يعد موروثا حضاريا و تراثا ثقافيا تتناقله الأجيال عبر العصور فقط بل أصبح قطاعا حيويا مهمنا من خلال اسهامه في القضاء على البطالة و احداث مناصب العمل و زيادة النشاطات الاقتصادية و خلق روح المبادرة و الاعتماد على الذات .

إل أن قطاع الصناعة التقليدية و الحرفية في الجزائر لازال يعاني من عدة صعوبات ولذلك تثبت صحة الفرضية الأولى بأنه يوجد عدة مشكلات و عراقيل نذكر البعض منها :

- صعوبة التموين بالمواد الأولية و التجهيزات ؛
- نقص التأهيل المهني للحرفيين ؛
- ضعف التحفيز الجبائي و المالي ؛
- ضعف القدرة التنافسية للمنتوج الحرفي ؛
- صعوبة تسويق المنتوج التقليدي ؛
- نقص الدراسات و الأبحاث في هذا المجال ؛

و فيما يخص الفرضية الثانية ننفي صحتها، و هذا من خلال دراسة الفصل الثاني والدراسات الميدانية بمديريات الدعم المتواجدة بولاية كستغانم، بأن الآليات أو الأجهزة الداعمة منها الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية للقرض المصغر وغيرها، لا تساهم في دعم وتطوير قطاع الصناعة التقليدية بالمستوى المرغوب،خاصة فيه من حيث المرافقة، الدعم والمتابعة التي تعتبر ضرورية جدا لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامة والصناعة التقليدية والحرف خاصة.

النتائج المتحصلة :

من بين النتائج المتحصلة هي :

- يعاني قطاع الصناعات التقليدية والحرف من مشاكل وصعوبات عديدة تحول بينه وبين تحقيق الاهداف المرجوة؛
- لا تساهم الآليات الموجهة للصناعات التقليدية والحرف في دعم ومرافقة الحرفيين؛
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة لكنها لا تلقى المساعدة الكافية للعمل أكثر؛
- الصناعات التقليدية قطاع مهم يشارك في تدعيم الصادرات خارج المحروقات ؛
- الصناعات التقليدية والحرف وسيلة للمحافظة على التراث و تثمين الثروات السياحية ؛
- تشهد الأسواق الخاصة بالحرف و الصناعة التقليدية قلة وانكماشا ملموسا ؛
- تتمتع المنتوجات الحرفية بميزة نسبية تؤهلها لإختراق الأسواق الخارجية و تفعيل الطلب الدولي عليها
- تعاني الصناعات التقليدية من فجوات كثيرة مثل النقص المراقبة ؛

- يعرف قطاع الصناعة التقليدية والحرف بولاية مستغانم تدهورا ملحوظا من سنة إلى أخرى رغم الحاجة إلى هذا القطاع في ترقية السياحة.

الاقتراحات و التوجيهات :

بناءا على ماسبق يمكن تقديم الاقتراحات و التوجيهات الاتية للمساهمة بالنهوض بقطاع الصناعة التقليدية و هي :

- منح قروض ميسرة للحرفيين لتشجيعهم و توسيع نشاطاتهم ؛
- العمل عل تسويق الانتاج الحرفي في الداخل و الخارج ؛
- تهيئة و انشاء مناطق نشاط للصناعة التقليدية و الحرفية تساهم في تغطية الحاجات المحلية كما تعمل على الاستغلال الأمثل للموارد البشرية ؛
- توفير التأطير و التكوين للشباب في مجال الحرف والصناعة التقليدية ؛
- إشراك المؤسسات الحرفية والتقليدية في المعارض والصالونات الوطنية والدولية؛
- تنشيط وتشجيع صادرات المنتوجات التقليدية من خلال المعارض والصالونات الوطنية والدولية ؛
- قراءة ميول المستهلكين ومعرفة رغباتهم ومحاولة تجسيد وترجمة هذه الاحتياجات والرغبات والأذواق في صناعةالمنتوج التقليدي والحرص على وجود مصممين لابتكار تصاميم جديدة ومراعاة جودة المنتوج والمواد الأولية التي يصنع منها؛
- الاهتمام بالمواقع ا لأثريةو الفنادق واستغلال الفضاءات الحرفية والدكاكين ومحلات الصناعات داخلا لأحياءالعتيقة وفي المدن الكبيرة من أجل التعريف أكثر بالثرات؛
- العمل على ترويج المنتجات التقليدية والحرفية بمختلف الطرق الحديثة من طرف المؤسسات على المستوى المحلي والأجنبي؛
- بالنسبة لولاية مستغانم، على السلطات الاهتمام اكثر بهذا القطاع نظرا لأهميته الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية، لأن ترقيته تؤدي حتما إلى ترقية واستدامة قطاع السياحة .

الآفاق المستقبلية :

إن التحدث عن دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية و البحث في مجال الصناعة التقليدية سمحت لنا بفتح آفاق دراسية جديدة يمكن للباحثيين في الميدان تناولها نذكر منها :

- أساليب ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛
- مكانة الصناعات التقليدية و الحرفية ضمن مسارات التنمية الوطنية ؛
- أساليب تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للصناعة التقليدية في الجزائر.

قائمة المراجع

الكتب

1- أحمد رحموني ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري ، المكتبة المصرية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2011 .

2- أحمد عارف العساف و محمود حسبن الوادي و حسين محمد سمحان ،الأصول العلمية و العملية لإدارة المشاريع الصغيرة و المتوسطة ،دار صفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2012،عمان .

3- أمينة عبد الله سالم علي ،أثر السياحة في تطوير بعض الحرف و الصناعات التقليدية ، دار العلم و الايمان للنشر و التوزيع ، 2004 .

4- خبابة عبد الله ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة ، دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع ، 2013 .

5-ليث عبد الله القهيوي و بلال محمود الوادي ، المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية ،دار الحامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2012، عمان .

6- محمود عبد الفاتح رضوان ،دار الجدوى في المنشآت الصغيرة و المتوسطة ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، الطبعة الأولى 2012-2013، القاهرة .

المذكرات

1-بن العمودي جليلة ، استراتيجية تنيمة قطاع الصناعات التقليدية و الحرف في الجزائر في فترة 2003-2010 ، مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2001-2012 .

2-بلغاشم نورية ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي ، تخصص مالية نقود و التأمينات ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ،2014-2015 .

3- بن صديق نوال ، التكوين في الصناعات و الحرف التقليدية بين المحافظة على التراث و مطلب التجديد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص أنتروبولوجيا التنمية ، جامعة أبى بكر بلقايد-تلمسان -، **2012-2013 .**

4- بطاش غانية و بن نعمية سعيدة ،دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية ،مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة ليسانس ، تخصص تسيير المؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2013-2014

5- سهيلة عبد الجبار و حاجي كريمة ،واقع الصناعات التقليدية الجزائر بين قصر النظر التسويقي و تحدث المنافسة ، جامعة بشار ،2011-2012 .

6- شيبان أسيا ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر ،2008-2009 .

قائمة المراجع

7- خير الدين كواش ، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة ،2016-2017 .

8- قدور فريدة ، مساهمة الحلي التقليدية في التنمية بمنطقة تلمسان ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص أنتروبولوجيا التنمية ، جامعة أبى بكر بلقايد –تلمسان-،2012-2013 .

9- مشري محمد الناصر ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وا لمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصصاستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة ، جامعة فرحات عباس ،2010-2011 .

10- مودع وردة و مرغاد لخضر ، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و نقود ، جامعة محمد خيضر –بسكرة -،2015-2016 .

المداخلات

1- أحلام منصور و آسيا بن عمر ، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها ، ملتقى دولي حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي- ، يومي 06-07ديسمبر 2017 .

2- يمينة بوزكري و عبد الرزاق حبار ، العوائق التي تعترض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و سبل تعزيز قدراتها و امكانياتها ،ملتقى دولي حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي- ، يومي 06-07ديسمبر 2017 .

3-بن عبدالعزيز سفيان وبن عبدالعزيز سمير ،مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ، ملتقى دولي حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي- ، يومي 06-07ديسمبر 2017

4-جعيل جمال واسماعيل زحوط ، الحرف و الصناعات التقليدية كفرص لترقية السياحة الداخلية في الجزائر ، ملتقى وطني تحت عنوان ، فرص و مخاطر السياحة الداخلية في الجزائر ، جامعة الحاج لخضر 2012-2013.

5- محمد الناصر حميداتو و بقاص صافية ،التحديات و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، ملتقى دولي حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي- ، يومي 06-07ديسمبر 2017

6-مفيد عبد اللاوي و ناجية صالحي ، دور المؤسسات (الصناعات التقليدية و الحرف)في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، ملتقى دولي تحت عنوان استراتيجية التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، يومي 18-19 أفريل 2012.

الملخص

تعتبر الحرف و الصناعات التقليدية من أهم القطاعات التي مارسها الإنسان منذ الأزل لتلبية رغباته واحتياجاته المختلفة ، و تتباين هاته الصناعات حسب الثقافات و عادات و تاريخ المنطقة الموجودة بها .

و تعد الجزائر بتنوع ثقافتها متحفا حرفيا ، فمنتجاتها الحرفية تمتاز بأصالتها و جودتها لإرتباطها الوثيق بموريثها الحضاري و الثقافي المادي ، غير المادي و هو ما يتنبئ بأهميتها في تفعيل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات و خلق فرص العمل ..... الخ ، فهي كصناعة واعدة تساهم في خلق التنمية المستدامة المنشودة .

و لقد لخصت دراسة بحثنا الحالي على دور و مكانة الحرف و الصناعات التقليدية في الجزائر ومستغانم والآليات الداعمة لها .

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الصناعة التقليدية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة .

Résumé:

Les industries artisanales et traditionnelles sont parmi les secteurs les plus importants que l'homme pratique depuis des temps immémoriaux pour satisfaire ses désirs besoins,ces industries varient selon les cultures, les coutumes et l'histoire de la région.

Avec sa culture diversifiée, l'Algérie est un muséed'art, ses produits artistiques se caractérisent par leursoriginalités et leursqualités,car ils sont étroitementliés à leurs patrimoines culturels et matériels et intangibles, ce qui préditleurs importances dans l'activation de l'économiealgérienne hors hydrocarbures et la créationd'emplois,c'est une industrie prometteuse qui contribue à la création de développementdurable.

Notre étude actuelle a résumé le rôle et le statut de l'artisanat et des industries traditionnelles en Algérie et Mostaganem et ses dispositifs de soutien.

Les mots clés ; petites et moyennes entreprises, artisanat, dispositif de soutien